رؤية مستقبلية لتمويل البحث العلمي بالتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول

إعداد:

دكتور/علي فهران محمد القحطاني

تمهيد:

يموج العلم بصفة عامة – والعالم العربي بصفة خاصة - بالعديد من المتغيرات التي أدت إلى العديد من التحديات وقد أسهمت هذه التحديات في تزايد الاهتمام بالبحث العلمي نتيجة لتزايد طموحات المجتمعات المختلفة في النمو والتقدم،فبدأت هذه المجتمعات بالبحث عن الأساليب العلمية لإيجاد الحلول لمشكلاتها، لذا انتشرت مراكز البحث العلمي،حيث يُعد البحث العلمي في آن واحد من أشقى وأرقى النشاطات التي يمارسها العقل البشري على الإطلاق.

وفى هذا الصدد يشير واقع البحث العلمي في الوطن العربي إلى إنه مازال غير قادر على تلبية احتياجات التقدم والمعاصرة ومواكبة التطور، فالموازنات المعتمدة لغايات البحث العلمي في معظم الدول العربية محدودة وشحيحة إذا ما قورنت بالنسب المخصصة للبحث العلمي في أمريكا أو في الدول الغربية ،وفى هذا السياق مازال الحديث عن البحث العلمي لم يتجاوز مرحلة الأماني حيث ينظر إليه على أنه جهد حكومي في حين أن الدعم الحقيقي للبحث العلمي يأتي من الحاجة إلى التطور والابتكار وبإسهام الشركات والمؤسسات سواء كانت في القطاع العام أم القطاع الخاص.

وتعتبر المملكة العربية السعودية جزء من هذا العالم تتأثر به وتؤثر فيه، وقد ظهر هذا التأثير فيما شهدته المملكة من تزايد الاهتمام بالبحث العلمي نتيجة لتزايد طموحات المجتمع السعودي في النمو والتقدم، وفى هذا الصدد بدأت المملكة العربية السعودية بالبحث عن الأساليب العلمية لإيجاد الحلول لمشكلاتها، لذا انتشرت مراكز البحث العلمي، كما تزايد اهتمام المؤسسات العلمية والتربوية بتنمية كفايات البحث العلمى وذلك لإن مشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيراً علمياً ومنهجاً عملياً لحلها.

ويمثل تمويل البحث العلمي محورا هاما فى ظل ما تمر به معظم دول العالم بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تمويل البحث العلمي ، الأمر الذي أدى إلى قيام العديد من الدول بتبنى سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الحكومات فى

تمويل التعليم العالي والبحث العلمي ، منها مشاركة الطلاب وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج في تمويل التعليم الجامعي والبحث العلمي[1]. ومنها أيضا العمل على تنمية أساليب تمويل الجامعات ذاتياً ، وربط التمويل المقدم من الحكومات بمعايير الأداء مثل عدد الدرجات والشهادات الممنوحة ، أو أعداد أعضاء هيئة التدريس أو عدد البحوث العلمية ، أو عدد الطلاب بالجامعة[2]أو قيام بعض الحكومات بعمل بعض العقود بينها وبين الجامعات شرط حصولها على التمويل اللازم ، ومراجعة جميع عمليات الإنفاق في ضوء معايير الأداء المنصوص عليها بتلك العقود بهدف تطوير البحث العلمي و أداء الجامعات[3].

ويعد البحث العلمي أهم الوظائف الأساسية للجامعات، بل إنه المرتبة الثانية في الأهمية بعد التعليم الأكاديمي ، وهو عنصر مهم وحيوي في حياتها كمؤسسة علمية وفكرية ، حيث إنه من المقاييس الدالة علي الدور القيادي للجامعات في المجالات العلمية والمعرفية، بل إن سمعة الجامعات ومكانتها ترتبط إلي حد كبير بالأبحاث العلمية التي تنتجها وتنشرها [4] .

(1) Holtta, Seppo; The Funding Of Universities In Finland : Towards Goal Oriented Government Steering , ***European, Journal Of Education***, Vol. 33, No.1, 2008, P.55.

(2) Ashorth, Kenneth; H; The Texas Case Study, ***Change,*** Vol. 26, No.6, Nev/Dec, /2004, P.8.

(3) Hebel, Sara;Virginia Plan Of Fers Fiscol Stability, But The Attached Strings Worrg Colleges, ***Chronicle Of Higher Education***_, Vol. 46, No.24, 2000, P42.

(4) جمال الدهشان: العلاقة الإستراتيجية بين البحث العملي الجامعي والصناعة" الواقع والآفاق المستقبلية"، **ندوة التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي**، كلية التربية ، جامعة طنطا ، 11 مايو 2010 ، ص82.

كما أدركت كثير من الدول وجودها وكيانها وتطورها وقوتها جميعها مرهونة بما تنجزه في مجال البحث العلمي، فأخذت ترسم لذلك الخطط وتقيم المراكز والمؤسسات وترصد الإعتمادات المالية الكبيرة إدراكا منها بأن الاستثمار في البحث العلمي ، هو من أكثر أنواع الاستثمار ربحاً[5] ، وفى هذا السياق اهتمت المملكة العربية السعودية بالبحث العلمي وذلك بتخصيص بعض الدعم والوقف ألازم لذلك وإنشاء العديد من المراكز البحثية بالجامعات المختلفة ، إضافة الى تخصيص العديد من الكراسي العلمية بالجامعات المختلفة .

ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تسابق الدول المتقدمة فيما بينهما لرصد الموازنات والإعتمادات المالية وتخصصها لصالح البحث العلمي، وتعمل علي إقامة المراكز المتخصصة للبحوث العلمية ، إدراكاً منها لأهمية الاستثمار في البحث العلمي [6].

❖ الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث :

وقد قام الباحث بعرض الدراسات السابقة قبل مشكلة البحث وذلك للاعتماد عيها والأخذ منها في بلورتها وصياغة تساؤلاتها وذلك بعد تحديد إحداثيات موقع البحث الحالي منها فيما إذا كانت تمسه في نقاط وتختلف عنه في نقاط أخرى ، إضافة إلى أوجهه الاستفادة منها .

وفى هذا الصدد أشار منير واصف :**(2001)**[7] إلى أن التعليم العالي والبحث العلمي بالدول العربية يمول عن طريق الحكومات بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى ،

([5]) عبد الله المجيدل وسالم شماس: معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهه نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية كلية التربية بصلالة نموذجا) ، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 26، العدد 1+2 ، 2010، ص ص 20 – 21.

([6]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير المعرفة العربي**، نحو تواصل معرفي منتج، الأداء العربي في مجال البحث والإبداع ، 2009 ، ص ص 173–178،

وأن هناك عدداً من العوامل تؤثر في تمويل التعليم العالي بهذه الدول ، مثل العوامل السكانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، كما توصلت الدراسة أيضا إلى وضع ثلاث مجموعات من البدائل لتمويل التعليم العالي بهدف مواجهة العجز المالي الذي يواجه الجامعات العربية ؛ وذلك بسبب تزايد أعداد الطلاب ، والارتفاع المستمر في كلفة التعليم العالي والبحث العلمي

كما يؤكد براينBrian, Salter, And Others : 2000 [8]: على أن التمويل الخاص للتعليم الجامعي يأخذ ثلاث صور هي : الأول ، وفيه تمول الجامعة كلياً بواسطة القطاع الخاص ، وتسترد عن طريق فرض رسوم على المستفيدين ، والثاني ، يقوم القطاع الخاص بتمويل التعليم وتكلفته تسترد عن طريق بيع الخدمات التي تقدمها الجامعة بشكل أساسي للقطاع العام والأفراد والشركات ، والثالث ، يتم فيه تقسيم التكلفة الأساسية بين القطاع الخاص والحكومة ؛ حيث تقدم الحكومة ببعض المنح مع قيام القطاع الخاص بعملية الإدارة .

فى حين أكد ممدوح الصدفي محمد وآخران : **(2002)** [9] على **ضرورة تبنى الدولة** بدائل للتمويل منها :ضرورة قيام الدولة بإصدار تشريعات وقوانين جديدة تتيح للجامعات

---

[7] منذر واصف المصري : التمويل الحكومي والخاص للتعليم العالي ، **دراسة مقدمة للمؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع وزارة التعليم العالي ج.م.ع** ، محور التعليم العالي ، القاهرة ، المنعقد في الفترة من 24-27 ديسمبر 2001م .

(8)Brian, Salter, And Others: Managing The Private Finance ***Intiative, Perspective***, Vol. 4, No.3, 2000,

[9]ممدوح الصدفي محمد وآخران : تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، **مجلة كلية التربية** ، جامعة الأزهر ، العدد (111) سبتمبر 2002م .

مزيد من الحرية للتصرف في مخصصاتها المالية واستثمارها بالأسلوب الذي ينمى مواردها ،و مساهمة جميع مؤسسات الدولة والجهات المستفيدة من خريجي الجامعات في الإنفاق والتمويل للتعليم الجامعي فى مصر ،وضرورة الاستفادة من عوائد الأوقاف الأهلية فى تمويل التعليم الجامعي ، فى حين تتبنى الجامعة التمويل الذاتي مثل: و العمل على تطوير المراكز البحثية فى كل جامعة بحيث تسهم فى خدمة المجتمع من خلال التعاقد مع الهيئات الخارجية من أجل تقديم خدمات استشارية وبحثية للمجتمع ، وضرورة إتباع طرق حديثة فى تحقيق خدمة تسويق نتائج الأبحاث والمبتكرات والأعمال العلمية من خلال التخطيط السليم للبحث العلمي، وتعزيز ذلك يتطلب الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة في هذا المجال .

وقد **أشار بين 2001م** [(10)]: إلى أن تمويل البحث العلمي فى كل من استراليا وبلجيكا يعتمد تمويل المنح الدراسية بها بشكل أساسي على عدد الطلاب ، وتعد الدانمرك من الدول التي تتحدد فيها ميزانية التدريس بناء على الإنتاج وتعرف هذه الطريقة التمويلية" بالعداد" ، وفى فرنسا واليابان تحدد المنح الدراسية بناء على عدد الطلاب وعدد المدرسين والوحدات التعليمية ، وفى ألمانيا يتم التفاوض على المنح الدراسية للتدريس والبحث بين الدولة والجامعة ، وفى هولندا تمول المنح الدراسية وفقاً لعدد درجات الدكتوراه وعدد الطلاب الوافدين ، وفى نيوزيلندا والسويد تمول المنح الدراسية بناء على عدد الطلاب المقيدين في نظام اليوم الكامل ، وفى المملكة المتحدة كانت الأنشطة التدريسية حتى فترة قريبة تمول من قبل مجالس تمويل التعليم العالي ، وفى حين أن الولايات المتحدة

(10)Ben, Jongbloed And Hans,Vossensteyn Keeping Up Performances : An International Survey of Performance - Based Funding In Higher Education, ***Journal of Higher Education Policy and Management*** , Vol. 23, No.2, 2001.

الأمريكية تمول الأبحاث الرئيسية بناء على عدد الطلبة المقيدين ، ومن ثم فان الجامعات الأمريكية تعمل على جذب اكبر عدد من الطلاب لتحصل على دعم.

فى ضوء التعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي والبحث العلمي بولاية كلورا دو الأمريكية ، وتوصلت دراسة Hebel, Sara [(11)]إلى وضع تصور لتمويل الجامعات بالولاية ، يعتمد على ضرورة إعطاء المسئولين عن الجامعات بالولاية المزيد من المرونة فى استخدام الأموال المخصصة لها ، بدلاً من زيادة الميزانية ، الأمر الذى يؤدى إلى استخدامها بطريقة أكثر فعالية ، وضرورة ترك حرية أكبر لهم فى استثمارها وترحيل الفائض إلى السنوات المقبلة .

و أكد John Hagan2002: [(12)]على ضرورة تطبيق مثل هذه البدائل ؛ نظراً لأن مستويات تمويل التعليم الجامعي فى بريطانيا غير كافية لتحسين الجودة والمنافسة العالمية بشكل ناجح، إلا أن البحث والتطوير التقني والابتكار في المؤسسات الإنتاجية السورية كما أشار أكرم ناصر **2006)**[(13)] من خلال مسح ميداني لعينة من شركات القطاعين العام والخاص،وضعف الكوادر وندرة تخصيص ميزانية للتطوير إلا في حالات قليلة ، وغياب شبه كامل لعمليات البحث والتطوير في الصناعة السورية ، قلة مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في الجامعات السورية.

(11)Hebel, Sara; Colorado Institutions Seek To Escape Limits On Spending, ***Chronicle Of Higher Education*** , Vol.48, No.39, 2002.

(12)John Hagan; More Money For More Rope: The Taylor Report and The Funding Debate, **Perspectivers,** Vol. 6, No.1, 2002.

([13]) أكرم ناصر / صفوان الأخرس / وبشير بريز : البحث والتطوير التقني والابتكار في المؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة : الواقع ومتطلبات تطويره ، **المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني** ، 24 – 26 أيار دمشق 2006.

وقد أشار ياما موتو (2006) [14]:الىان اليابان تسعى إلى تحقيق التفوق البحثى والابتكارى على المستوى المتنافس عالميا، وذلك من خلال توفير الإمكانات المادية والبشرية عالية الجودة كما تهتم بزيادة عدد الجامعات ذات التوجيه البحثي، فضلا عن زيادة كفاءة الباحثين والتوجه إلى النشر العلمي النوعي الكثيف، كما اهتمت بزيادة المنح التنافسية وتشجيع الباحثين الشبان ودعمهم ماديا ومهاريا، وفى هذا السياق اكدت دراسة رفقي (2006) [15]: على اقتراح خطة بحثية شاملة وإدارتها على المستوى الوطني ومنها:التدريب والتأهيل المستديم والمتتبع والمواكب للمستجدات العالمية ، وإنشاء المراكز المتخصصة فى البحث العلمى، وتوفير الظروف المناسبة للباحثين،وتحديث التشريعات الجامعية،وتشجيع القطاع الخاص لإنشاء مراكز الأبحاث والإنفاق عليها ،وتسويق نتائج البحوث وتعميم جدواها، وذلك لان الخطط البحثية من شأنها زيادى التمويل فقد أكدت دراسة الفاتح (2008) [16]:على تحقيق زيادة التمويل، تهيئة البنى التنموية، إعداد الكوادر إعدادا مستديما، تعديل الأنظمة وإعطاء بعض الحرية للبحث العلمي، تحسين الظروف المعيشية والأكاديمية لرجال البحث العلمي.

وفى ضوء تحليل ودراسة التأثيرات التنظيمية والمؤسساتية علي الإبداع في البحث العلمي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية :أكدت دراسة Thomas

---

([14]) Shinichi Yamamoto (2006), 'Academic Research in Japan, The future of academic research – OECD Expert Meeting Vienna.

([15]) عادل عوض رفقى:"خطة بحثية لتطوير البحث العلمى"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**،الأردن، عدد 54،2006 ص ص 105-130.

([16]) رشيد الفاتح :" استراتيجية البحث العلمى فى جامعة دمشق"، **مؤتمر البحث العلمى مشكلاته وآفاق تطويره، 22-24 أبريل** 2008، الرياض.

Heinz:2009(17).علي إن الإنجازات الإبداعية البحثية مرتبطة بحجم المجموعة والسياق التنظيمي والمهارات التقنية والقيادة المدعومة والوقت، وبأن هناك تهديد محتمل للمؤسسة البحثية الإبداعية وهو الاهتمام بزيادة لتنافس علي منح تمويل مجلس البحث العلمي علي حساب الاهتمام المؤسساتي والإدارة البحثية وسياسة البحث، وإن زيادة الحوافز والمكافآت خلال العمل تؤدي إلي تبادل مثمر في البحث العلمي.

وفي هذا الشأن تمثل معرفة أبرز معوقات البحث العلمي لدي هيئة التدريس وأبرز عوامل النهوض بالبحث العلمي، والتعرف علي آليات ربط البحث العلمي بمتطلبات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمملكة العربية السعودية .

يتفق مع ذلك فؤاد الغاجر(2011) [18].إلى أن دور البحث العلمي في المؤسسة الإنتاجية في فلسطين والدول العربية محدود جداً لأسباب عدة أهمها طبيعة المنظومة الاقتصادية في فلسطين والدول العربية ، وغياب القوانين والتشريعات التي قد تساهم في دعم مسيرة البحث العلمي

وفى ضوء استمرار مسلسل الغموض الذي يجتاح البحث العلمي بالدول العربية اشار سالم (2011) [19] أن البحث العلمي يعانى من غموض مفهوم المشاركة وصعوبة قياسها، ورفض الشركات الخاصة تقديمها الدعم المادي للبحث العلمي وذلك نتيجة الاعتقاد السائد

([17]) Thomas Heinz, philip Shapira, Juan Rogers & Jacqueline Senker: Organizational And Instiutional Influences On Creativity In Scientific Research, Research policy, Vo138, Issue 4 , 2009,pp 610 – 623.

([18]) فؤاد العاجز ، حسن حماد : رؤية جديدة لدور البحث العلمي في تحقيق الشراكة الفاعلة مع قطاعات الإنتاج من منظور تكاملي ، **مؤتمر البحث العلمي وأخلاقياته وتوظيفه** ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2011، ص ص 40-57.

([19]) سالم السالم : البحث العلمي في مجال دراسات المعلومات- دراسة للتحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية ، **مجلة الملك فهد الوطنية**، ع2 ، مج 17، المملكة العربية السعودية ، 2011، ص ص 180-201.

بأن البحث العلمي من مسؤولية الدولة وعدم القناعة بأهمية المشاركة، وضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية .

ويتفق معه أثر2012 [20] إلى أن أثر تمويل البحوث العامة والخاصة علي الإنتاج العلمي في كندا،أن الأكاديميون الذي يحصلون علي أكبر قدر من التمويل والدعم ينجزون أكبر عدد من المنشورات العلمية، وأن تلقي كم أكبر من التمويل المخصص للبحث العلمي عن طريق القطاع الخاص تعود بالنفع علي الإنتاجية العلمية للأكاديمي ، وأن الباحثين الذين لديهم أعمال نشر مشتركة عادة يكونوا أكثر إنتاجية، وهذا يتطلب زيادة الدور الذي تلعبه المراكز البحثية.

في هذا الصدد ويشير Clausen, Tommy & Fagerberf, Jan: 2012[21]. الى الدور الذي تلعبه مراكز البحوث في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والسويد وأستراليا أن هذه الجامعات توفر أرضية خصبة لمراكز البحوث ، وأن الدعم الخارجي ودعم إدارة الجامعة هو السبب وراء تقدم المراكز البحثية ، وأن عملية جذب التمويل لمراكز البحوث هو ضروري للاستمرار في قدرة مراكز البحوث علي تقديم المعرفة في برنامج البحث العلمي، وأن مراكز البحوث التي تطور قدراتها في برامج الماجستير والدكتوراه لها أكثر قدرة علي تحقيق أدوارها في البحث العلمي، وفى هذا الصدد أكدت سعاد الحارثي **(2012)** [22]: على ضرورة تحقيق الترابط بين البرامج البحثية ومتطلبات

([20]) Catherine, Beaudty & Sedki Allaoui : Impact of public and private Research Funding on Scientific production: The Case of Nanotechnology, ***Research policy,*** Vol41,2012,pp1589-1606

([21]) Clausen, Tommy & Fagerberf, Jan & Gulbrandsen, Maguns: Mobilizing For Change: Astudy of Research Untis in Emerging Scientific Fields***, Research poliey,*** Vol41,Issue 7,2012,pp1249-1261.

([22]) سعاد الحارثي: استراتيجيه مقترحة لدعم البحث العلمي في الجامعات السعودية دراسة حالية – جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن ، **مجلة عالم التربية**، المؤسسة العربية للاستشارات وتنمية الموارد البشرية ، عدد ابريل 2012 ، ص 80 –120

الدولة لتنموية المستقبلية ، وتدويل البحث العلمي الجامعي السعودي ، تحسين أداء الكفاءات البحثية ، وزيادة عدد الوظائف البحثية والتدريب والمساندة والدعم، وإستراتيجية مقترحة لدعم البحث العلمي متوازنة تنافسية لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، تضمنت ثلاث منظمات إستراتيجية مترابطة، المنظومة الأولي قيادة البحث العلمي وإدارته ، والمنظومة الثانية الإستراتيجية الفكرية للبحث العلمي، بينما تتشكل المنظومة الثالثة من المؤسسات التنفيذية للبحث العلمي في الجامعة.

وفى ضوء استعراض الدراسات السابقة يتضح أنها **تتشابه** هذه الدراسات مع البحث الحالي في تناول مصادر تمويل البحث العلمي في دول مختلفة على أساس أن البحث العلمي هو طوق النجاة للأمم على اختلاف ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تؤثر بشكل فعال في مختلف أوجه ومناحي الحياة ، وفى حين **يختلف** البحث الحالي عن الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث في أنه يبحث سبل تعزيز تمويل البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية ووضع بدائل لتمويله على اعتبار انه القاطرة التي تقود نهضة وتنمية المملكة العربية السعودية في ظل ما يعصف بالعالمين العربي والإسلامي من تغيرات وتحديات ، في حين **يستفيد** البحث الحالي من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة البحث وصياغة تساؤلاته والتعليق على الدراسة الميدانية ، ووضع بدائل أو سيناريوهات لمصادر تمويل البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول.

❖ خلاصة الدراسات السابقة:

يتبين من خلال استعراض الدراسات السابقة ما يلي:

- لقد استحوذ موضوع تمويل التعليم على اهتمام العديد من الباحثين، والتربويين، الذين تناولوا هذا الموضوع بالبحث من جميع الجوانب.
- أشارت الدراسات إلى اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمى على اعتماداً كبيراً على التمويل الحكومي الآخذ بالتقلص عاماً بعد عام، وتأثره بالظروف الاقتصادية والسياسية.

- أشارت الدراسات إلى ضآلة الدعم الحكومي للجامعات والبحث العلمي، وإلى ضرورة تنمية المصادر غير الحكومية، ولا سيما البحث العلمي الذي يُعد الرافد الأكبر للجامعات في دول العالم المتقدم.
- ضرورة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي والأهالي في دعم وتنويع مصادر تمويل الجامعات.

ويأتي هذا البحث لبيان أهم مشكلات التمويل التي يعاني منها البحث العلمي بالت بالمملكة العربية السعودية، والمقترحات التي من شأنها تطوير مصادر هذا التمويل له.

❖ مشكلة الدراسة :

انبثقت مشكلة البحث من الحاجة الملحة للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة لمواكبة التطور الحضاري العالمي بعد أن وضح جلياً أن واقع البحث العلمي في الدول العربية مازال غير قادر على تلبية احتياجات التقدم والمعاصرة لأسباب عدة من أهمها ضعف التمويل الرسمي وتدني مساهمات القطاع الخاص.

وقد أثبتت الدراسات السابقة أنه على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير البحث العلمي و التعليم الجامعي، وزيادة الإنفاق عليه إلا أن هذه الميزانية التي تنفق تعد غير كافية، ومن أسباب هذه الإشكالية ما يلي :

- نقص الموارد المالية اللازمة للبحث العلمي، خاصة في ظل ارتفاع تكلفة هذا النوع من التعليم وتقلص مصادر تمويله التقليدية وعدم توافر مصادر بديلة في الوقت الحاضر لمجابهة الاحتياجات المستقبلية.
- ضعف ارتباط الأبحاث العلمية المنجزة بأهداف وسياسات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- غياب القوانين والتشريعات التي قد تساهم في دعم مسيرة البحث العلمي ، وضعف الشعور بأهمية البحث العلمي والاعتماد علي الجانب الربحي والتجاري أكثر من الاعتماد علي الجانب التطويري للصناعات.
- ضرورة تحقيق الترابط بين البرامج البحثية ومتطلبات الدولة لتنموية المستقبلية ، وتدويل البحث العلمي الجامعي.

وتأسيسا على ما سبق تتبلور مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:
وتتبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي

ما الرؤية مستقبلية لتمويل البحث العلمي بالتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول ؟

والإجابة على هذا التساؤل تتطلب الإجابة على الاسءلة الفرعية التالية

1. ما الإطار ألمفاهيمي للبحث العلمي ؟
2. ما ملامح التعليم البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية ؟
3. ما أهم الخبرات في تمويل التعليم والبحث العلمي ؟
4. ما محاور الرؤية المستقبلية لتمويل البحث العلمى لتمويل البحث العلمي بالتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول؟

❖ أهداف البحث

تتبلور أهداف البحث فيما يلي :

1) تعرف الإطار المفاهيمى للبحث من الماهية والأهداف وغير ذلك
2) وضع رؤية مستقبلية لتمويل البحث العلمي بالتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة .
3) تعرّف ملامح وأبعاد الواقع الحالي للبحث العلمي بالممكلة العربية السعودية.
4) تعرّف واقع تمويل البحث العلمي في الممكلة العربية السعودية من حيث المصادر المختلفة الحكومية والقطاع الخاص.

5) دراسة خبرات بعض الدول في تمويل البحث العلمي.
6) تعرّف المعوقات التي تقف وراء عدم تطور البحث العلمي في المملكة العربية السعودية.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث الحالي في:

1) تناوله قضية هامة من قضايا التعليم وهي البحث العلمي وسبل وتمويله والبحث العالمية وهى قضية التمويل وسبل تعزيز مصادرة في ضوء الاستفادة من خبرات بعض الدول.
2) هذه الدراسة دعوة إلى التعامل الواعي مع البحث العلمي، لأن تقدم المجتمعات في عصرنا الحالي يقاس بما تحققه من إنجازات علمية وتقنية.
3) طرح الحلول المستقبلية التي تسهم في تنوير صانعي القرار لاعتماد السياسات والإجراءات المالية المناسبة التي تؤدي إلى تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية.

❖ مصطلحات البحث

التمويل Financing :

ويُعرف تمويل التعليم بأنه إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المنظمات التعليمية كافة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والاقتصادية والعلمية والدراسية والاجتماعية[23].

يعرف التمويل بأنه مجموع الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية ، لتحقيق أهداف محددة وإدارتها واستخدامها بكفاءة عالية [24].

(1) أحمد حسين الصغير: **التعليم الجامعي في الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل**، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص82.

البحث العلمي

ويقصد **بالبحث العلمي:** عملية استقصاء وتنقيب وتحرى من أجل إثراء المعرفة وتطويرها بالإضافة إليها، وإغنائها، وزياداتها من خلال التحليل والنقد، والاستنتاج بالشكل الذى يسهم بتحقيق إضافة جديدة إلى المعرفة[25].

كما إن روبرت (Robert) يرى البحث العلمى عبارة عن مجموعة من الجهود المنظمة التى يقوم بها الإنسان مستخدماً الأسلوب العلمى وقواعد الطريقة العلمية فى سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر[26]

فى ضوء ما سبق تحدد الدراسة تعريفاً إجرائياً للبحث العلمى بالجامعات على أنه: **مجموعة من الجهود العلمية القائمة على الأساليب والطرق العلمية الهادفة إلى اكتشاف الحقائق والمعارف والتأكد من صحتها من ناحية، وإيجاد الحلول لمختلف المشكلات التى تواجه الإنسان في حياته من ناحية آخرى.**

تمويل البحث العلمي:

يقصد بتمويل التعليم بأنه الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال ، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء

---

(24) الأمم المتحدة : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية** ، 1990م ، ص 19 .

(25) صلاح سالم زرنوقة: البحث العلمي والتنمية فى مصر، **قضايا التنمية**، ع28، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2004، ص 37.

(26) Robert Heorner: Research In Special Education: Scientific Methods and Evidence – Based Practices Education, 2005, P4, www: Uorgon.edu/ Grantmatters/pdf/DR/ Research- in- Sped.

الأنشطة المختلفة ، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة ، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة فى نجاح واستمرار المنظومة [27].

❖ الإطار المفاهيمي للبحث العلمي :

نظراً للدور الكبير الذي يلعبه البحث العلمي كمقياس للتقدم، وعلى الرغم من أن البحث العلمي أخذ مكاناً إلى جانب التدريس وخدمة المجتمع بالجامعات، إلا إن تعريفه مازال غير محدد المعالم، شأنه فى ذلك شأن عديد من المفاهيم التى تكثر حولها التحليلات، ويعود ذلك إلى اختلاف وجهات نظر الباحثين واهتماماتهم البحثية من جهة، وطبيعة المؤسسات التى يعملون

❖ : أهداف البحث العلمى بالجامعات والمؤسسات العلمية

تتعدد أهداف البحث العلمي بالجامعات والمؤسسات العلمية وأهمها ما يلى[28]:

- توفير قاعدة معلومات عن الموارد والظروف الطبيعية مما يساعد على دفع جهود التنمية.
- تعميق العلاقة بين الجامعة ومراكز البحوث والمؤسسات الإنتاجية المهتمة بقضايا ا لبحث العلمي والتقدم الثقافي.
- تقديم خبرات الجامعات واستشاراتها ومخرجات عملياتها البحثية لمشاريع التنمية المحلية.

وبناء على ذلك يعتبر البحث العلمي من أهم وظائف الجامعات، لأنه أحد العوامل المهمة فى تعرف المستحدث في مجالات العلم والثقافة، إضافة إلى أن تطور الجامعات ونموها ومواكبتها للتقدم العلمي والتكنولوجي لا يمكن أن يتم إلا إذا أعطت هذه الجامعات

---

(27) محمد عثمان حميد : **أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1998م ، ص 27 .

(28) محمد الصطوف: آفاق البحث العلمى العربى وإشكاليات صناعة القرار، **مؤتمر إدارة وتمويل التعليم العالى، الجامعة اللبنانية**، بيروت، 2000، ص1.

أهمية كبرى للبحث العلمي، فهو السبيل إلى معالجة المشكلات وتنمية المجتمعات، ومن هنا تظهر أهمية البحث العلمى.

❖ أهمية البحث العلمي:

يعد البحث العلمي فى نظر الكثيرين من أهم وظائف الجامعات، لأنه أحد العوامل المهمة فى خلق المعرفة وتطويرها وتحقيق التقدم العلمي والتقني، فالتقدم الذي يشهده العالم فى كثير من البلدان المتطورة كان نتيجة للأبحاث العلمية الرائدة، كما أن تقدم أى دولة من الدول يقاس فى الوقت الحاضر بما توليه من أهمية للبحث العلمي، لذا فالبحث العلمي عصب نهضة الأمم، والمجتمع الذي يطمح الوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة يجب أن يضع البحث العلمي فى قمة أهداف التنمية، ويعمل على تذليل كافة العقبات التى تعترض تحقيق هذا الهدف.

كما يعتبر البحث العلمي[29] الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية المتكاملة للمجتمع، حيث يشكل استثماراً غير مادي، يحقق مردوداً على المدى الطويل، وهو يؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادي، ويمكن المؤسسات من مواجهة تحديات البيئات التنافسية.

لذا يمكن القول البحث العلمي يعتبر مطلباً أساسياً للتميز فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث، خاصة أمام التغيرات المتسارعة بفعل ثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، لذا صنف البحث العلمي بالجامعات إلى بحوث أساسية وبحوث تطبيقية.

❖ متطلبات البحث العلمي:

إن البحث العلمي يقتضى توفر العديد من المقومات والمتطلبات التى تتيح تحققه بصورة فعالة وتتمثل فى: توفير المناخ العلمى الملائم للإبداع، وتوفر الأدوات والأجهزة

(29) عمار عمارى، ليلى قطاف: الجامعة الجزائرية "الواقع والآفاق"، الملتقى الأول حول إشكالية التكوين والتعليم فى أفريقيا والعالم العربى، سلسلة إصدارات مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، 2004، ص 97.

اللازمة للبحث العلمى، وإدارة البحث العلمى، الاستثمار فى البحث العلمى، تمويل البحث العلمى، وتطبيق نتائج الأبحاث العلمية، وفيما يلى توضيح لكل منها.

- **توفير المناخ العلمى الملائم للإبداع** [30]: البحث العلمى عملية خلق وإبداع، لذلك يتطلب أجواء ملائمة، تتمثل فى توفير جو من الحرية والطمأنينة للباحث، وتوفير كل سبل العيش الكريم اللائق دون معاناة، ويؤدى ذلك إلى تحفيز الباحث على العمل والاحتكاك بالباحثين الآخرين من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية والاتصال بالعالم الخارجى، وتطوير الحوافز المادية والاعتبارية للعاملين فى مجالات البحث العلمى، وتوفير المكانة والرعاية من قبل المجتمع ومؤسساته لعلمائه وباحثيه.

توفير الأدوات والأجهزة اللازمة للبحث العلمى[31]: إن توافر الأدوات والأجهزة اللازمة للبحث العلمى تزيد من إمكانات الباحث، يضاف إلى ذلك الحاسبات والعقول الإلكترونية، وتوفر النشر والتوثيق والمكتبات والدوريات.

أكد توصيات مؤتمر اليونسكو (الرؤية والعمل) [32] على ضرورة توفير الإمكانات اللازمة للبحوث، عن طريق المشاركة بين الجامعات ومؤسسات العمل ومختلف قطاعات المجتمع، والتعاون فى مجال البحوث والعناية بها، بما فى ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية.

---

(30) عبد الله عبد الدائم: **الآفاق المستقبلية للتربية فى البلاد العربية: التربية العربية- بنى ومراحل وأنواعاً ومناهج وطرائق- فى مواجهة جدائد العصر وتحدياته ومشكلاته**، بيروت، دار العلم للملايين، 2000، ص 142.

(31) سامى عريفج: **الجامعة والبحث العلمى**، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر، 2001، ص21.

(32) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: التعليم العالى فى القرن الحادى والعشرين "الرؤية والعمل"، **المؤتمر العالمى للتعليم العالى، باريس، 5-9 أكتوبر** 1998، ص 36.

- **وجود مؤسسات للبحث العلمى**[33]: تعد مراكز البحث من الروافد الرئيسة للنشاط العلمى فى الجامعات وتقوم بدور مكمل لأدوار الأقسام الأكاديمية، كما تسهم هذه المراكز فى خدمة المجتمع، حيث تقدم العديد من الخدمات إلى الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة، وتمثل مراكز البحوث فى الجامعات والهيئات التى تقوم من خلال الإمكانات المتنوعة برسم برامج البحوث العلمية وتقديمها للباحثين، وتعزز العلاقة بين البحث العلمي الجامعة وقطاعات الصناعة، وتسويق خدمات الجامعة البحثية لدى هذين القطاعين بما يلبى احتياجاتهما.

وبناء على ذلك يتضح أن البحث العلمي لا ينمو ولا يزدهر ما لم تتوفر له مؤسسات تقوم على تنفيذ الأبحاث، فوجود هذه المؤسسات من أهم مقومات البحث العلمي والمتمثلة بالجامعات.

❖ خصائص البحث العلمي:

أولاً: الموضوعية: ويُقصد منها الباحثون جانبين مهمين هما :

أ. حصر الدراسة:بمعنى تكثيف الجهد في إطار موضوع البحث،بعيداً عن الاستطراد،والخروج عن موضوع البحث إلى نقاط جانبية هامشية.

ب. تجرد الأفكار والأحكام من النزعات الشخصية،وعدم التحيز مسبقاً لأفكار أو نتائج معينة،فالهدف الحقيقي من البحث التوصل إلى الحقيقة كما هي، مؤيدة بالأدلة والشواهد بعيدة عن المؤثرات الخارجية والشخصية التي من شأنها تغيير الموازين. [34]

---

(33) ربيع نجيل، عدنان الجوارين: **معوقات البحث العلمى فى مراكز الدراسات والبحوث فى جامعة البصرة، جامعة البصرة، كلية الاقتصاد**، http//www:docudesk.com، (21-3-2015).

(34) أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم (1996) **كتابة البحث العلمي** – صياغة جديدة، جدة، دار الشروق ، ص 27

وتتعدد الأسباب المؤدية إلى ضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي مقارنة بالواقع العالمي منها :

1- المخصصات المالية الضعيفة :

يعود قصور الجامعات في البحث العلمي إلى عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمي ،إضافة إلى أن الحصول علي منحة بحثية يستغرق إجراءات طويلة ومعقدة مع قلة في الجهات المانحة. كما أن معظم الجامعات في الدول النامية تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية لأسباب عدة. كما أن الدول المتقدمة ترصد الميزانيات الضخمة للبحوث العلمية لمعرفتها بالعوائد الضخمة التي تغطي أضعاف ما أنفقته،في حيت يتراجع الإنفاق على البحوث العلمية في الدول العربية بسبب النقص في التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على الأجور والمرتبات. (35)

2- ضعف مساهمة القطاع الخاص:

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية،حيث يبلغ حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ3% للقطاع الخاص، و7% من مصادر مختلفة. وذلك على عكس الدول المتقدمة و إسرائيل حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 70% في اليابان و 52% في إسرائيل. (36)

وهذا الإسهام الضعيف من قبل القطاع الخاص للمؤسسات البحثية يرجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدواه. إضافة إلى عدم كفاية الميزانيات التي

---

(35) ياقوت، محمد مسعد : البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية،الرياض ، وزارة التربية والتعليم، **مجلة المعرفة** ، العدد (136)، 2006 م.ص 86

(36) الطراونة، محمد سالم:**البحث العلمي.. الواقع والطموح، سجلات فكرية**،الأردن – الدستور، الاثنين 16 ربيع الأول 1429هـ،2008.ص 10

ترصدها المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي، و إلى الفساد المالي والإداري الملحوظ في الجامعات ومراكز البحوث العربية.

3- عدم وجود إستراتيجية للتسويق:

من أسباب ضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعات العربية إلى أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها وفق خطة اقتصادية إلى الجهات المستفيدة مما يدل على ضعف التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص.كذلك غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة. إضافة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة واعتمادها على شراء المعرفة.

7- نظرة المجتمع:

ينظر المجتمع العربي الحالي نظرة لا تليق بالبحث العلمي من حيث أولويته على كثير من الأنشطة والمجالات،وربما يتعلق ذلك بالتنشئة الاجتماعية التي أكسبت الجماهير العربية الحالية هذه النظرة السالبة نحو البحث العلمي، وأصبح الناس غير مدركين لخطورة تدهور البحث العلمي العربي،وتأخره عن ركب الحضارة.

إن المجتمعات في الدول المتقدمة تدعم المؤسسات البحثية مادياً ومعنوياً،ولا يمكن أن تبخل عليها بالمال أو بالإمكانات، أو حتى الدعم اللفظي،حتى إنه في كثير من الأحيان تنظم المسيرات والتجمعات مطالبة الحكومة بالإنفاق بسخاء لإجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالات التنمية التي ينشدها الوطن [37]

❖ **ملامح المعاهد والمراكز البحثية بجامعات المملكة العربية السعودية ومصادر تمويلها**

(37) ياقوت، محمد مسعد: البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية،الرياض ، وزارة التربية والتعليم، **مجلة المعرفة** ، العدد (136)، 2006 م.ص 88

تتنوع المعاهد والمراكز البحثية بالجامعات السعودية ومنها على سبيل المثال:-

المعاهد البحثية بجامعة أم القرى :

منذ إنشاء الجامعة وهي في نمو وازدهار ، وأصبحت تضم بجانب كلياتها عدد[3] من معاهد الخدمات البحثية هي: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، معهد البحوث والدراسات الاستشارية ، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، يتم تناولها من حيث: نشأتها ، أهدافها ، مصادر تمويلها ، الأبحاث التي تمت بها ، هيكلتها الإدارية، وفق ما يلي[4]:

البحث العلمي بجامعة الملك سعود .

عمادة البحث العلمي :

تم إنشاء عمادة البحث العلمي عام 1420 ، وذلك عقب صدور اللائحة الموحدة للبحث العلمي مباشرة ، وترتبط العمادة إداريا بوكيل الجامعة للدراسات والبحث العلمي ، ويقترح مجلس عمادة البحث العلمي اللوائح التفصيلية والقواعد الداخلية المنظمة لانجاز البحوث ونشرها ومكافآتها على مستوى الجامعة أو الكليات أو المعاهد ومراكز البحوث [3].

ب- معهد الأمير عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية.

---

(3) جامعة أم القرى: **النشأة والتطور** ، مكة المكرمة ، مطابع جامعة أم القرى ، 1406 ، ص ص 20-30 .

(4)جامعة أم القرى : **دليل معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي** ، مكة المكرمة ، 2007 ، وزارة التعليم العالي ، المملكة العربية السعودية ، ص ص 15 -60.

(3)صالح السدراني وآخرون : **البحث العلمي في جامعة الملك سعود: الواقع والتطلعات، وقائع ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، المنعقدة بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية خلال 12-14 نوفمبر، الرياض، 2000، ص63.

نظراً لتعدد مراكز البحوث وتوفر الإمكانات البشرية والمادية للجامعة بادرت الجامعة بإنشاء معهد البحوث والدراسات الاستشارية عام 1417 ، والذي يهدف إلى توحيد النشاط البحثي في الجامعة ، وتحقيق الثقة والتعاون في مجال الخدمات البحثية مع المؤسسات الحكومية والخاصة ، والعمل على إيجاد سبل وقنوات للتمويل والدعم المالي والهبات من القطاع الحكومي والقطاع الخاص للمشاريع البحثية في الجامعة وتشجيع التبرعات من المؤسسات والأفراد لذلك.

كما يقوم المعهد بتوجيه النشاط البحثي والاستشاري بالجامعة بما يتفق مع متطلبات التنمية في المجالات المختلفة ، إضافة إلى تشجيع تكوين لجان متخصصة ومشتركة مع القطاع الخارجي في المجالات التجارية والصناعية والزراعية وغيرها من اجل وضع التصورات العملية للعمل المشترك في مجالات البرامج الاستشارية والبحثية وإبرام الاتفاقيات لذلك.

كذلك يقدم المعهد العديد[1] من الخدمات البحثية التي يحتاج إليها المجتمع بكافة عناصره ، وذلك عبر العديد من المجالات الخدمية مثل : مجالات العلوم الأساسية ، والإنسانية، والاجتماعية ، والعمارة والتخطيط ، ومجالات الحاسب الآلي ، والعلوم الصحية والتطبيقية .

ج – مراكز البحث العلمي:

تهدف مراكز البحوث التابعة للجامعة إلى تشجيع حركة البحث العلمي وتنشيطها وربط الجامعة بالمجتمع عن طريق إجراء الأبحاث التي تهم المجتمع كل في مجال تخصصه ، ولكل مركز مجلس إدارة يضع الخطط البحثية ويعمل على تنفيذها بكفاءة .

(1)جامعة الملك سعود : **جامعة الملك سعود منارة في مسيرة المائة عام** ، لجنة الكتاب الجامعي عن تاريخ الجامعة ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1999 ، ص 512.

وقد أنشئت تلك المراكز البحثية في كلية الآداب ، والتربية ، والعلوم الإدارية ، والطب ، والعلوم التطبيقية ، والهندسة ، والعلوم ، والزراعة ، والعمارة والتخطيط ، وطب الاسنان وغيرها ، وقدمت هذه المراكز العديد من الخدمات البحثية بالتعاون مع جهات داخل المملكة وخارجها ، كما قدمت ايضا حوالي (164) دراسة[2] للقطاع الخاص وذلك خلال ثلاثة اعوام ، من عام 1408 إلى عام 1411 . ويوجد في جامعة الملك سعود العديد من مراكز البحوث العلمية ومن أهمها[3]: مركز البحوث بكلية العلوم، مركز البحوث بكلية الآداب، مركز البحوث بكلية التربية، مركز البحوث بكلية الصيدلة، مركز البحوث بكلية الهندسة، مركز البحوث بكلية علوم الحاسب والمعلومات، مركز البحوث بكلية الطب، مركز البحوث الزراعية بكلية الزراعة، مركز البحوث بكلية العلوم الإدارية، مركز البحوث بكلية العلوم الطبية التطبيقية، مركز البحوث بكلية طب الاسنان، مركز ابحاث الزلازل، مركز البحوث بكلية العمارة والتخطيط، مراكز البحوث في مركز الدراسات الجامعية للبنات، ومركز الأمير سلطان لأبحاث البيئة والمياه والصحراء .

وعلى سبيل المثال في مجال تنشيط حركة الخدمات البحثية بكلية العمارة والتخطيط بالجامعة يتم الاتصال بين مركز البحوث بالكلية والجهات الراغبة فى إجراء الخدمات البحثية[1]عن طريق قناتين رئيستين : إحداهما مباشرة عن طريق المركز ممثلا بعميد الكلية أو مدير المركز ، وذلك للاتصال مباشرة بالمؤسسات والمكاتب المستفيدة

(2)الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، **نبذة مختصرة عن مراكز البحوث في الجامعات السعودية** ، إدارة البحوث ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ربيع الآخر 1995 ، ص ص16-25.

(3)جامعة الملك سعود : **دليل جامعة الملك سعود ، وكالة الجامعة للدراسات والتطوير والمتابعة** ، وزارة التعليم العالي ، المملكة العربية السعودية، الرياض ، ص 320.

(1)محمد المديميغ : **كيف ننمى موارد مركز البحوث بكلية العمارة والتخطيط** ، بحث مقدم الى ندوة القائمين على البحث العلمى في الجامعات السعودية ، المنعقدة خلال الفترة 19-20 ديسمبر ، الرياض ، 1995، ص ص 1- 14 .

للتعرف على البحوث التي يمكن أن يسهم المركز في دراستها ومدى إسهام تلك الجهات في تمويلها ، والثانية بطريقة غير مباشرة عن طريق قيام وزارة التعليم العالي ممثلة في إدارة تنمية الأبحاث والترجمة بالاتصال بالوزارات والجهات الحكومية للتعرف على البحوث والمشكلات التي ترغب في دراستها ، والتي بدورها تحيلها الوزارة إلى وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمى للنظر فيها وإحالتها إلى مراكز البحوث المختصة لإبداء الرأي فيها .

كما أن مركز البحوث في كلية الآداب بجامعة الملك سعود[2]ساهم منذ إنشائه عام 1397 حتى عام 1415 ، في ظهور (140) بحثاً ، تنوعت بين البحوث الممولة من المركز والمنشورة خلاله ، والبحوث الممولة من المركز والمنشورة عبر جهات اخرى ، والبحوث الممولة من جهات أخرى والمنشورة فقط من المركز.

وبناء على ذلك تعتبر الخدمات البحثية نشاطاً أساسياً من أنشطة الجامعة ، حيث قامت الجامعة بقطع أشواطاً بعيدة في مجال تشجيع البحث العلمي ، وأعدت الآلية المناسبة لتحقيق ذلك ممثلة في المجلس العلمي ومراكز البحوث في الكليات ، وقد خول المجلس العلمي صلاحيات واسعة من شأنها تشجيع البحث العلمي وتنظيمه ، كما قامت الجامعة بدعم البحث العلمي ، والتعاون مع المراكز البحثية في المملكة وخارجها .

مجلس البحث العلمي بالجامعة الملك عبد العزيز:

أورد مكتب التربية العربي لدول الخليج في دليل مراكز البحث العلمي في دول الخليج العربي أن مجلس البحث العلمي[1] بجامعة الملك عبد العزيز يختص : بوضع الفلسفة

(2)محمد مكي : **انجازات مراكز البحوث والمعوقات التي تواجهها** ، بحث مقدم إلى ندوة القائمين على البحث العلمي في الجامعات السعودية ، المنعقدة بالرياض خلال الفترة 19-20 ديسمبر ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، ص1.

(1)مكتب التربية العربي لدول الخليج : **دليل مراكز البحث العلمي في دول الخليج العربي** ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، 1989 ، ص 77.

والسياسة العامة للبحث العلمي بالجامعة ، اعتماد البرامج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أهداف البحث العلمي بالجامعة ، الإشراف على تنفيذ الأهداف والسياسات المتعلقة بالأبحاث العلمية ، تحديد أولويات برامجها واعتماد مشاريعها الممولة من الجامعة ومن خارجها ، إعداد كل ما يتطلب العرض على مجلس الجامعة من قضايا الأبحاث العلمية ، التوصية بمشروع ميزانية البحث العلمي بالجامعة ، متابعة نتائج الأبحاث العلمية داخل وخارج الجامعة .

مركز البحث العلمي جامعة الإمام. يتكون جهاز عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام من عدد من الوحدات بحثية هي : وحدة بحوث القرآن والسنة ، وحدة البحوث الأدبية واللغوية ، وحدة بحوث العقيدة والمذاهب المعاصرة ، وحدة البحوث التاريخية ، وحدة البحوث الفقهية المعاصرة ، وحدة بحوث الجزيرة العربية والخليج ، وحدة بحوث الدعوة والإعلام ، وحدة البحوث الاجتماعية والإحصائية ، وحدة البحوث الاقتصادية ، وحدة البحوث التربوية والنفسية ، وحدة بحوث الدراسات الاستشرافية ، وحدة المعلومات والتوثيق والحاسب الآلي ، وحدة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية ، وحدة البحوث الجغرافية .

معهد البحوث والخدمات الاستشارية جامعة الامام

. أنشئ معهد البحوث والخدمات الاستشارية بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية عام 2000 ، حيث[1] صدرت موافقة مجلس التعليم العالي على إنشائه في جلسته الثامنة عشرة من أجل تطوير البحث العلمي وتعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع ، وتمكينها من تسويق الخدمات البحثية والاستشارية لدى القطاعين العام والخاص

(1)جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية : **الكتيب التعريفي للبرامج والدورات الدراسية ، وكالة الجامعة لخدمة المجتمع والتعليم المستمر** . وزارة التعليم العالي ، المملكة العربية السعودية ، ص117.

❖ **مصادر البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية .**

يتم تمويل الخدمات البحثية بالمملكة العربية السعودية من خلال مصدرين[1]هما : التمويل من الميزانية المخصصة للجامعة ، التمويل من مصدر خارجي . يتم عرضها وفق ما يلي :

أ- **التمويل من الميزانية المخصصة للجامعة:**

تخصص الجامعة في أحد بنود ميزانيتها بنداً للصرف على الخدمات البحثية وتمويلها المعدة من قبل أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعة ، ويستفيد من هذا البند معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي وبقية المعاهد والمراكز البحثية بالجامعة .

ب- **التمويل من مصدر خارجي:**

تعد مدينة الملك عبدا لعزيز للعلوم والتقنية مؤسسة حكومية علمية لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة ، وملحقة إدارياً برئيس مجلس الوزراء ، ومقرها الرئيس مدينة الرياض ، وتقوم المدينة بدعم وتشجيع الخدمات البحثية للأغراض التطبيقية ، وتنسيق نشاطات مؤسسات ومراكز البحوث العلمية في هذا المجال بما يتناسب مع متطلبات التنمية في المملكة ، والعمل على تطوير الكفاءات العلمية الوطنية ، واستقطاب الكفاءات العالية القادرة لتعمل بالمدينة في تطوير وتطويع التقنية الحديثة لخدمة التنمية في المملكة ، وتشمل المدينة على متطلبات الخدمات البحثية كمصادر المعلومات ووسائل الاتصالات والمختبرات ، إضافة الى المرافق اللازمة للعاملين في المدينة ، وفي ضوء هذا يتم التنسيق مع المدينة لدعم بعض الخدمات البحثية التي تقترح من قبل المعهد ، وتطابق مع المعايير الموضوعة من قبل المدينة لدعمها مالياً وفنياً. وبناء على ذلك فإن الفرصة

(1) جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي : **مرجع سابق** ، ص ص 75-77.

سانحة لمعهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي لتفعيل التعاون لتحقيق أهداف المراكز البحثية بالمعهد .

يعتمد معهد البحوث والدراسات الاستشارية كمصدر رئيس في التمويل على ما يحققه المعهد من الانجازات العديدة للاستشارات العلمية وإدارة الكراسي العلمية ، حيث بلغت عائدات المعهد خلال السنوات الثلاثة الأخيرة (62) مليونًا من إجمالي 84 مشروعًا وبرنامجًا بحثيًا يأتي في صدارتها الاستشارات والكراسي العلمية[1].

الأوقاف الخيرية في السعودية :

تنقسم الأوقاف فى الإطار القانوني السعودي إلى نوعين: أوقاف خيرية خاصة، وأوقاف خيرية عامة، وتتمثل الأحكام المتعلقة بهما فيما يلى:

أ) الأوقاف الخيرية الخاصة:

هذا النوع من الأوقاف يقوم بالنظارة عليه من يحدده الواقف، فإن لم يحدد الواقف ناظرا، تقوم المحاكم الشرعية بتعيين ناظر للوقف.

ومن حق دوائر الأوقاف مراقبة الأوقاف الخيرية الخاصة بهدف حفظ الوقف والمساعدة فى تنفيذ شروط الواقف. وفى حالة انقراض المستحقين فى الوقف وأيلولته إلى جهات خيرية عامة، يكون لدوائر الأوقاف وضع يدها على الوقف بعد مواقفة الحاكم الشرعى [38]

ب) الأوقاف الخيرية العامة:

هى الأوقاف المخصص ريعها لجهات البر العامة، وتختص بالنظارة على هذا النوع من الأوقاف وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

(1) http://www.sauress.com/almadina/340948. 12-10-2016.

(38) **الأمانة العامة لمجلس الأوقاف ()**. **لائحة تنظيم الأوقاف الخيرية**. وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية،**1973**.

وقد أنشأت الوزارة مجلسا أعلى للأوقاف يختص بالإشراف على جميع الأوقاف الخيرية العامة بالمملكة، ويضع قواعد إدارتها واستثمارها، وتحصيل عوائدها وصرفها فى مصارفها، وذلك مع عدم الإخلال بشروط الواقفين وأحكام الشريعة. ويدخل فى مهام هذا المجلس:

- حصر وتسجيل الأوقاف الخيرية العامة داخل المملكة، وكذلك جميع الأوقاف الخيرية خارج المملكة التى تكون موقوفة على الحرمين الشريفين.
- وضع خطة استثمار وتنمية الأوقاف وريعها، وكذل قواعد تحصيل عائدها والصرف منه على جهات البر.
- وضع التقديرات المالية السنوية لإيرادات ومصروفات عوائد الأوقاف، والتصديق على حساباتها الختامية.

رفع تقرير سنوى عن أوضاع الأوقاف الخيرية العامة إلى رئيس مجلس الوزراء [39]

وفيما يتعلق بالإطار المؤسسى لاستخدام الأوقاف فى تمويل التعليم العالى والبحث العلمى بالمملكة العربية السعودية، فإن نظام مجلس التعليم العالى والجامعات فتح الباب للجامعات لتلقى أوقاف خاصة بها وإدارتها. وفصلت المادة (54/ب) من هذا النظام ما يتصل بقبول الأوقاف والتصرف فيها، حيث ذكرت أن "لمجلس الجامعة قبول التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف الخاصة بالجامعة كما يجوز له قبول التبرعات المقترنة بشروط أو المخصصة لأغراض معينة إذا كانت الشروط أو الأغراض تتفق مع رسالة الجامعة. وتدرج هذه

(39)**الأمانة العامة لمجلس الأوقاف(1966). نظام مجلس الأوقاف الأعلى، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف** والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

التبرعات فى حساب مستقل يصرف منه للأغراض المخصصة لها وفقاً للقواعد التى يضعها مجلس التعليم العالى" [40]

ومن القواعد التى وضعها مجلس التعليم العالى أن تودع هذه التبرعات فى حساب بنكى مستقل باسم الجامعة، ويتم الصرف منه بموجب مستندات رسمية، ويراقب عليه المراقب المالى. كما يفحص المراقب المالى السجلات الخاصة بالتبرعات والمنح والوصايا والأوقاف دوريا، ويرفع تقريرا عنها لمدير الجامعة، ويقوم مراجع الحسابات، فى نهاية كل سنة مالية، بالتأكيد من تسجيل الأصول والأعيان المتبرع بها حسب القواعد المحاسبية المتعارف عليها، ويرفع تقريرا عنها لمجلس الجامعة [41]

وقد استفادت الجامعات من تمويل الأوقاف من خلال إنشاء الصناديق الوقفية والكراسى العلمية، وكذلك بعض الأوقاف الجامعية، والتى يتم دراستها فيما يلى.

❖ ثانيا: الكراسى العلمية الوقفية:

تنتشر الكراسى العلمية [42] فى العديد من الجامعات بالمملكة العربية السعودية، فأكثر من نصف الجامعات الحكومية تحتوى ضمن برامجها التعليمية برنامجا للكراسى العلمية. وإجمالى عدد الكراسى البحثية فى هذه الجامعات قد زاد عن 150 كرسيا فى العام الجامعى 1431/ 1432هـ (2011/2010م)، وبحسب تقرير صادر عن وزارة التعليم العالى السعودية[43]

---

(40) **مجلس التعليم العالى السعودى (2007). نظام مجلس التعليم العالى والجامعات ولوائحه. (الطبعة الثالثة).** الرياض، المملكة العربية السعودية.

(41) **مجلس التعليم العالى السعودى:** نظام مجلس التعليم العالى والجامعات ولوائحه. (الطبعة الثالثة). الرياض، المملكة العربية السعودية،**2007.**

(42) وتسمى أحيانا بـ "الكراسى البحثية".

(43) **وزارة التعليم العالى السعودية : دليل مؤسسات التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية (الجامعات والكليات الحكومية والأهلية).** إدارة المعلومات، الرياض، المملكة العربية السعودية،**2012**

وتدور رؤية الجامعات السعودية فى إنشاء برامج الكراسى العلمية حول استكمال منظومة البحث العلمى، والارتقاء بها لتحقيق التميز، وتنفيذ مشاريع بحثية غير مسبوقة فى مجالات علمية ذات أولويات وطنية، من أجل تحقيق الجامعات للريادة فى مجالات تخصصاتها (جامعة الملك سعود، بدون تاريخ). ويتحقق ذلك من خلال شراكة بين الجامعات ومختلف مؤسسات المجتمع تستهدف إثراء المعرفة النظرية والتطبيقية، وتوفير بيئة بحثية واستشارية وتدريبية ذات معايير علمية عالية (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بدون تاريخ).

أما عن مصادر إيرادات الكراسى البحثية، فقد تختلف من جامعة لأخرى، غير أنها تتلخص فى بعض المصادر الآتية، أو كلها:

1- التمويل السنوى الذى يقدمه داعمو الكراسى من المؤسسات والأفراد[44].
2- عائد استثمار التمويل السنوى الذى تتلقاه الكراسى من جهات المجتمع المجتمع المختلفة.
3- ما يتم رصده لتمويل الكراسي من ميزانية الجامعة، أو من أوقافها.
4- إيرادات الكراسى من الأنشطة العلمية التى تقوم بها.
5- الدعم الذى يمكن أن يخصصه صندوق التعليم العالى، أو غيره من الصناديق التى قد تنشأ لدعم كراسى البحث.
6- التبرعات، والوصايا، والهبات، والأوقاف، التى يتم تقديمها للكراسى، ويعد هذا المصدر فى بعض الجامعات من أهم مصادر تمويل الكراسى العلمية (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بدون تاريخ).

(44) فليست كل الكراسى فى الجامعات السعودية تمول عن طريق إرصاد أوقاف لها، وإنما بعضها يمول عن طريق منح سنوية يلتزم بها المانحون.

ويتحدد حجم تمويل الكراسى ومدته من قبل الجامعة، فبعض الكراسى تكون ممولة عن طريق منحة نقدية دائمة، والبعض الآخر قد تكون منحته مؤقتة (بحد أدنى ثلاث سنوات، أو أربع سنوات، بحسب نظام الجامعة). ويختلف الحد الأدنى لتمويل الكرسى العلمى، فعلى سبيل المثال، تشترط جامعة الملك عبد العزيز ألا يقل حجم التمويل من خمسمائة ألف ريال سنويا (45)

*** جامعة الملك عبد العزيز:**

بحسب آخر تحديث للبوابة الإلكترونية للجامعة (فى أبريل 2014)، فإن الجامعة بها 21 كرسيا قائما حاليا، بالإضافة إلى كرسى علمى دولى بالتعاون مع جامعة باريس1 (L'Vniversite Paris 1). وتتنوع المواضيع التى خصصت لها هذه الكراسى، ما بين مجال الدراسات الطبية والكيميائية، وأبحاث الطاقة وأبحاث المياه، والبيئة، والتنمية المستدامة. كما تشمل أيضا الدراسات الاقتصادية، والدراسات الصحفية، وأبحاث الشباب والقيم الأخلاقية، بالإضافة إلى الدراسة الدينية.

وأحد نماذج النجاح التى تحتفى بها الجامعة: " كرسى سابك للحفازات الكيميائية". فقد نجح هذا الكرسى خلال الستة عشر شهرا الأولى من زمنه فى نشر 37 بحثا فى مجلات عالمية ومؤتمرات دولية، بالإضافة إلى تسجيل براءتى اختراع فى أوروبا. وساهم فريق الكرسى بستة مقترحات علمية داخل وخارج الجامعة، بالإضافة إلى ستة استشارات للشركة المنشئة "سابك". (46)

(45) **جامعة الملك عبد العزيز.(بدون تاريخ). الكراسى العلمية. معهد البحوث والاستشارات**. متاح على الرابط التالى: http://raci.kau.edu.sa/pages-ar- chirs-massages.aspx، أبريل 2014.

(46)**جامعة الملك عبد العزيز.(بدون تاريخ)**. الكراسى العلمية. معهد البحوث والاستشارات. متاح على الرابط التالى: http://raci.kau.edu.sa/pages-ar- chirs-massages.aspx، أبريل 2014.

*** جامعة الملك سعود:**

أطلقت الجامعة برنامج "كراسى البحث" عام 1428هـ – 2007م. ويذكر موقع الجامعة احتضانها لـ 111 كرسى بحثى فى مختلف المجالات. فهناك 42 كرسيا للأبحاث الطبية، و27 كرسيا فى المجالات العلمية والزراعية، و15 كرسيا للأبحاث الهندسية، بالإضافة إلى 27كرسيا للدراسات الإنسانية والاقتصادية [47]

*** جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:**

بالجامعة عشرون كرسيا تغطى عددا من الموضوعات فى الدراسات الدينية، والاقتصادية، والإعلامية، والاجتماعية، والقانونية، والطبية.

ويشرف على كراسى البحث فى جامعة الإمام محمد بن سعود مجلس يسمى "مجلس كراسى البحث"، وهو الجهة التى تدير الشئون الأكاديمية والإدارية والمالية لكراسى البحث فى الجامعة. ويتفرع عن هذا المجلس وحدتان رئيسيتان، هما: (الأمانة العامة لمجلس كراسى البحث)، و(صندوق كراسى البحث) وهو صندوق مستقل ماليا وإداريا، مسئول عن استثمار أموال الكراسى البحثية، والصرف من العائد على نشاطاتها وبرامجها [48].

*** الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة:**

بها أثنى عشر كرسيا للدراسات الدينية، واللغوية، والتاريخية، والأسرية [49]

---

(47)**جامعة الملك سعود.(بدون تاريخ)**. برنامج كراسى البحث. متاح على الرابط التالي: http://chairs.kus.edu.sa/، مايو 2014.

(48) **جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.(بدون تاريخ)**. برنامج كراسى البحث. متاح على الرابط التالى: http://www.imamu.edu.sa/RESEARCH_CHAIRS/Pages/default.aspx، أبريل 2014.

(49) **الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة:** http://www.iu.edu.sa، أبريل 2013.

*** جامعة الملك فيصل:**

يذكر الموقع الإلكترونى للجامعة وجود أربعة كراس علمية قائمة بالجامعة، وكرسيا موافق عليهما، وتغطى دراسات فى مجالات الزراعة والإنتاج الحيوانى، والأمراض المستوطنة، بالإضافة إلى أبحاث الموهبة والإبداع (50)

*** جامعة أم القرى:**

لديها ثمانية كراسى علمية، فى مجالات الدراسات الدينية، والتاريخية، والإنسانية، والطبية (51)

*** جامعة الأمير محمد بن فهد:**

لديها خمسة كراسى وقفية، لدراسات الطاقة، والبيئة، والشباب، والتكنولوجيا، وإدارة المعلومات (52)

ثالثا: الصناديق الوقفية:

نموذج صندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

لا تنتشر الصناديق الوقفية بشكل كبير فى جامعات المملكة العربية السعودية. غير أنه يوجد نموذج فى إحدى الجامعات الحكومية، يمكن دراسة تجربته، والاستفادة منها لتكرارها سواء فى الجامعات السعودية أو فى غيرها من الدول العربية. هذا النموذج هو

(50)**جامعة الملك فيصل. (بدون تاريخ)**. الكراسى العلمية القائمة بالجامعة. متاح على الرابط التالى: http://www.kfu.edu.sa/ar/departments/knowledge Exchange/pages/chairshtescientific1.aspx، 22-10-2016

(51) **جامعة أم القرى:** http://uqu.edu.sa، 12-11-2015 .

(52)**جامعة الأمير محمد بن فهد:**http://www.pmu.edu.sa، أبريل 2013.

صندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن "وقف الجامعة".[53]

- تمويل الجامعة والكلية الأهلية:

حددت لائحة الكليات الأهلية إيرادات الكلية لتتكون من الرسوم الدراسية، وإيرادات البحوث والدراسات والاستشارات والدورات التدريبية، وريع الأملاك وما ينتج عن التصرف فيها. هذا إلى جانب المنح الدراسية التى يقدمها الأفراد والمؤسسات والشركات، وكذلك الإعانات والهبات والأوقاف والوصايا والتبرعات وغيرها . [54]

كما حددت لائحة الجامعات الأهلية نفس الإيرادات للجامعة، وزادت عليها ما تخصصه المؤسسة الخيرية أو الشركة من تمويل للجامعة [55]

خبرات بعض الدول في تمويل البحث العلمي بالجامعات .

تركيا من أهم دول المركز في العالم الإسلامي نظراً لموقعها المتميز وما تمر به من ظروف وتطورات داخلية وإصلاحات ديمقراطية وبناء الجسور بين ما هو علماني وإسلامي وأثر ذلك على عملية إصلاح التعليم في تركيا لتستفيد من هذه التجربة دولاً أخرى[56].

إستراتيجية الحكومة نحو الإصلاح في مجال التمويل الجامعي:

(53) **كوثر، عصام بن حسن وبعد الله بن محمد العمرانى (2011).** دور الوقف فى دعم التعليم العالى والبحث العلمى فى المملكة العربية السعودية. ورقة مقدمة إلى حلقة عمل حول دور الوقف فى دعم وتمويل التعليم العالى والبحث العلمى فى البلدان الإسلامية، جامعة الإسكندرية والمعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، الإسكندرية.

(54)**وزارة التعليم العالى السعودية (2000).** لائحة الكليات الأهلية.

(55) **وزارة التعليم العالى السعودية (2003).** لائحة الجامعات الأهلية.

([1]) نبيل السمالوطي: الجامعات ونهضة الأمة- تجربة التعليم الجامعي في تركيا- نموذجاً.

السمات المميزة للتعليم الجامعي في تركيا[57]:

يصل عدد الجامعات في تركيا إلى 132 جامعة، وهناك خطة طموحة لأن يصل عددها إلى 500 جامعة عام 2020 وتم استفتاء الشعب للوقوف على رأيه في دعم وتزايد أعداد الجامعات، وجاءت النتيجة أن غالبية من طُبِق عليهم الاستبيان يوافقون على هذا. وترجع هذه الموافقة إلى عدة متغيرات منها: كفاءة التعليم الجامعي، ومنها القناعة أن التعليم هو المشروع القومي لنهضة تركيا، ومنها قوة الإعلام وتركيزه على إقناع الناس بحتمية النهضة التعليمية لرفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية حياة الناس في تركيا.

- ي أوروبا والولايات المتحدة يتم من خلالها تبادل مشترك للطلاب المتفوقين لمدة عام بين

تمويل الجامعات الحكومية التركية:

يتم تمويل الجامعات الحكومية من قبل الحكومية بنسبة 59%، و37% من صندوق المال المتحول و4% من رسوم الطلاب والمصدر الأساسي للمال المتحول هو إيرادات الجامعة من العقود والاستشارات، والبحوث العلمية، والخدمات الصحية والمشاريع الصناعية (منتجات زراعية، مزارع منتجة للحليب ومشتقاته). طباعة وخدمات الكمبيوتر، تضاف الأموال التي يتم صرفها إلى السنة المالية التالية لتغذية صندوق المال المتحول. ويخصص 30% من مال الصندوق لشراء وصيانة المعدات، وتمويل الأبحاث، فيما يتم إنفاق الباقي على أعضاء هيئة التدريس. والموظفين الإداريين، أما التمويل الحكومي

(57) نبيل السمالوطي: الجامعات ونهضة الأمة. تجربة التعليم الجامعي في تركيا، نموذجا: http://islamirabta.com/index.php?pageshow=shawarticle&ids9615/7/2011.

59% فيتم إنفاقه على البنية التحتية وتغطية المصاريف الجارية للجامعة وقد بلغت نسبته 3.7% من الناتج المحلي[58].

علماً بأن الوقف الخيري الممول للجامعات غالباً ما يكون غير الوقف الذي أنشئت من خلاله الجامعة.

معايير التمويل الحكومي للجامعات الأهلية:

- عدد الأبحاث العلمية التي قامت بها الجامعة نسبة إلى أعضاء هيئة التدريس.
- عدد المدرسين بالنسبة لعدد الطلاب.
- مدى استخدام اللغات الأجنبية في التدريس بالجامعات الأهلية.
- عدد المنح التي استفاد منها الطلاب.
- القيام بأنشطة ثقافية.
- الإنفاق على الكتب والمجلات العلمية.
- يتراوح التمويل الحكومي لهذه المؤسسات بين 1% إلى 3.6% سنوياً[59].
- وتشكل رسوم الطلاب المصدر الرئيسي لتمويل الجامعات الأهلية تليها الجامعات الوقفية[60].

وهناك مثال لتوزيع مصادر التمويل ينطبق على "جامعة بيلكنت" عام 2007 فقد بلغت إيرادات هذه الجامعة في عام 2007 حوالي 202 مليون دولار أمريكي، 47% منهم من الرسوم الطلابية، 18% من البحوث والمساعدات الحكومية 4.5% من تأجير سكن الطلاب ومن التبرعات والهبات الصغيرة، و30% من أموال وقف الجامعة. أما عن نفقات

([58]) Council of Higher Education Report on Foundation universities. 2007, p. 101.

([59]) ياسر عبد الكريم الحوراني: المشكلات المؤسسية للوقف في التجربة الإسلامية التاريخية، مجلة أوقاف، السنة الثامنة العدد12، 14، مايو 2008، ص40.

([60]) Mukesh Chawla, How much does Turkey Spend on Education? 2005, World Bank.

الجامعة فالجامعة أنفقت 25% من مجموع مصاريفها على المنح الدراسية في عام 2007 حيث استفاد 3000 طالب من هذه المنح أي ربع طلاب الجامعة البالغ عددهم 12 ألف طالب[61].

الإدارة المالية وتمويل الجامعات[62]:

وتحدد مصادر دخل مجالس التعليم العالي والوحدات المرتبطة بها من :

1- مخصصات الميزانية السنوية للدولة والموجهة للتعليم العالي.

2- المساعدات من المؤسسات الخاصة والحكومية.

3- الرسوم الطلابية.

4- إيرادات المبيعات وتسويق الخدمات التعليمية.

5- الدخل من الممتلكات المنقولة وغير المنقولة (الوقف).

6- الهبات والوصايا.

7- الأرباح الناتجة من صندوق الشركات التعليمية.

الجامعة مؤسسة للتعليم العالي تتمتع بالحكم الذاتي تقوم بالبحوث العلمية ونشرها وتقديم الاستشارات بجانب دورها التربوي والتعليمي وهي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي فتأسست وفقاً للمادة 3 من قانون التعليم العالي رقم 2547 وهي أعلى مؤسسات التعليم.

الرسوم الطلابية:

([61]) Ali Doğramaci (2008): Private university initiatives in Turkey: The Bilkent Experience International conference in Higher Education. Technion, Turkey, p.

([62]) منى محمد أبو الفتوح: نظام إعداد معلم المرحلة الأولى في مصر وتركيا وإنجلترا، كلية البنات- جامعة عين شمس، القاهرة، 2006، ص108.

الرسوم التي يتم دفعها سنوياً ثابتة مع الأخذ في الاعتبار طبيعة ومدة الدراسة في مختلف التخصصات وكذلك تحدد ميزانية الجامعة ومقدار الرسوم التي يتعين دفعها من قِبل الدولة ويحدد ذلك من خلال المجلس الأعلى للجامعات. وقد حدد مجلس الوزراء الميزانية ونصيب كل طالب فيها على حدة والجزء المتبقي من الرسوم يدفعها الطلاب وأدنى حصة للدولة تكون 50% الرسوم المحصلة من الطلبة الأجانب تكون ثلاثة أضعاف ما يدفعه الطالب التركي.

ويختلف مقدار هذه الرسوم من جامعة إلى أخرى وبين كلية وأخرى حتى الجامعة نفسها وعلى الرغم من أن المجلس الأعلى للتعليم في تركيا هو الذي يحدد قيمة هذه الرسوم في الجامعات والكليات إلا أن القرار يعود لمجلس الوزراء[63].

يحق للطلاب الأجانب الدخول في الجامعات التركية بعد تجاوزهم اختبار دخول الجامعة التي تجريه مراكز الامتحانات (OSYM) ويكون الاختبار باللغة الإنجليزية والتركية لذلك لكي يدخل الطالب الأجنبي هذا الاختبار ليس بالشرط أن يتكلم بالتركية.

بعد أن يفوز الطالب الأجنبي بالجامعة المطلوبة يُعطى له الحق بالتسجيل في تلك الجامعة وإذا كان لا يجيد التحدث بالتركية يعطى له أجازة لمدة عام كي يتعلم اللغة التركية في مراكز تعليم اللغة بجامعة أنقرة أو غيرها من الجامعات والمدن الأخرى.

وتوجد في تركيا جامعات ذات شهرة عالمية وهي مدرجة في قائمة أفضل الجامعات في أوروبا مثل جامعة بواغازجي، جامعة الشرق الأوسط التقنية، جامعة اسطنبول التقنية، وجامعة بلكنت الخاصة[64].

الوقف كمصدر من مصادر التمويل الذاتي للجامعات التركية:

([1]) يحيى أكيوز: تاريخ التعليم التركي من البداية حتى النهاية، "ألفا" للطباعة والنشر، اسطنبول، 2001، ص50.

([2]) أحمد أبو زيد: نظام الوقف الإسلامي: تطوير العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة– إيسيسكو، 2000، ص19.

الوقف كمصدر لتمويل الجامعات التركية

أما عن الوقف كمصدر لتمويل الجامعات التركية فإن للدولة دور في تقنينه فالوقفيات قائمة في الجامعات الحكومية والجامعات غير الحكومية ويظهر ذلك واضحاً في الجامعات التركية حيث يقتصر على الجامعات غير الحكومية كبديل عن الجامعات الربحية، وهي بالتالي تزيح عن الحكومة عبء جزء من كلفة التعليم العالي، من دون أن يقع العبء على الطلاب وأهاليهم بالدرجة الأولى وتعد الوقفية الجامعية مصدراً لإيرادات إضافية وشراكة اجتماعية في توفير هذه الإيرادات وتحمل جزء من شئون إدارة التعليم الجامعي والتمويل الذاتي للجامعات. وفي هذا النموذج أيضاً تكون الدولة حاضرة بعدة أشكال أبرزها المشاركة الجزئية المشروطة في تمويل الجامعات غير الحكومية وهو دور تحفيزي[65].

ويمكن الاستفادة من التجربة التركية في تمويل الجامعات عن طريق الوقف في إنشاء الجامعات الأهلية كبديل للجامعات الخاصة التي تبغي الربحية وأنه مصدر للتمويل الذاتي للجامعات ويخفف العبء عن الطلاب ويساهم في تطوير البحث العلمي ويمنع الانزلاق نحو التبعية لملاك الجامعات وتنفيذ أجندتهم السياسية[66].

الجامعات الوقفية في تركيا:

يوظف الوقف في هذه الجامعات كمصدر تمويل قوي وثابت يضمن ديمومة التمويل وبقائه بحيث لا يتأثر بالأحداث والأزمات الاقتصادية التي تحدث بين الحين والآخر تمويل نظيف يرتبط بالعقيدة الإسلامية ويرتكز على سمو الهدف، والغاية، تمويل يقوم على فكرة الأوقاف الإسلامية.

([65]) التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي– بيروت 2010، ص228.

([66]) التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي– بيروت، ص235.

وهذا ما حدث في التجربة التعليمية التركية من خلال الأوقاف والتي أسهمت في دخول الجامعات التركية ضمن التصنيف العالمي لأفضل 500 جامعة على مستوى العالم.

2- أهدافها:

تتمثل أهداف الجامعات الوقفية وفقاً لرابطة الجامعات الوقفية بتركيا، فيما يلي:

- التعليم باللغات الأجنبية الحية.
- إقامة روابط بين الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية لتحقيق الاستفادات العلمية المتبادلة من خلال الشراكات.
- توفير أعضاء هيئة التدريس من الأكاديميين المميزين في تخصصاتهم.
- عمل شراكات علمية للحصول على الشهادات المزدوجة.
- التعليم المعتمد على التطبيق العملي في شتى المجالات التي تفيد المجتمع، خصوصاً المجالات التكنولوجية الحساسة.
- إمكانات لإيجاد فرص عمل بعد التخرج.
- الزيادة المستمرة في الجودة.
- العمل على إعادة الأكاديميين الأتراك من بلاد المهجر، بزيادة المزايا التي تقدمها لهم.
- التركيز على فلسفة التعليم مدى الحياة، والتعليم من أجل الحياة.
- تكوين أجيال قادرة على خدمة المجتمع، ويتميزون بالحساسية في المسئولية الاجتماعية.

3- تمويلها:

للجامعات الوقفية ثلاثة مصادر أساسية للتمويل، وهي:

- الوقف المؤسس للجامعة.
- رسوم الطلاب.
- دعم الدولة.

وتختلف نسب هذه المصادر من جامعة إلى أخرى[67].

التعليم الجامعي في ماليزيا:

يوجد نوعين رئيسيين من مؤسسات التعليم العالي في ماليزيا هما مؤسسات التعليم العالي العام (الحكومى)، ومؤسسات التعليم العالى الخاص، وتشمل مؤسسات التعليم العالى العام كل من الجامعات وكليات المجتمع والمعاهد الفنية ومؤسسات تدريب المعلمين [68]، بينما تتكون مؤسسات التعليم العالى الخاص من الجامعات والكليات الجامعية وفروع الجامعات والكليات الجامعية الأجنبية ، وقد بلغ عدد الجامعات العامة (21) جامعة [69]، بينما بلغ عدد الجامعات

(1) ياسر عبد الكريم الحوراني: المشكلات المؤسسية للوقف في التجربة الإسلامية التاريخية مجلة أوقاف، السنة الثامنة، العدد 17، مايو 2008، ص85.

68 Hoquel Kazi Enamul and et.al : Service delivery in Higher Education (HE): A comparative Study Between Public and Private Universities, Life Science Journal. 10(3),2013.p109-110.

69 Lee Molly N.N. and et.al: Case Study: the Effectiveness of Research and Innovation Management at Police and Institutional Levels Combodia, Malaysia. Thailand and Vietnam, In Asa Olsson Lunn Meek, OECD,(W.d).p108.

الخاصة (53) جامعة خاصة ، و(6) فروع للجامعات الأجنبية[70] ، و (403) كلية جامعية خاصة ، و(30) معهدا فنيا ، و(73) كلية مجتمع عامه.[71]

التمويل

يتم تمويل التعليم الجامعي فى ماليزيا من خلال عدة مصادر هى التمويل الحكومى والرسوم الدراسية والقروض التعليمية والتمويل الذاتى والوقف ويتم تناولها بالشرح والتوضيح فيما يلى :

1- **التمويل الحكومى Public Funding :**

يتلقى قطاع التعليم الماليزى بشقية العام والجامعى الدعم المالى من الحكومة وذلك لتوفير تسهيلات التعليم والتعلم للجماهير وتوفير الموارد البشرية المميزة لتطوير البلاد ، ويحظى دور الحكومة فى تمويل التعليم الجامعى بتقدير كبير باعتباره مؤسس هذا القطاع مع الأخذ فى الإعتبار التصور العام بأن التعليم حق لجميع المواطنين ، ومنذ التأسيس التاريخى لأول جامعة فى الستينات ، خصصت الحكومة مبلغ كبير من المال لصالح قطاع التعليم الجامعى وذلك من خلال منحة توزع سنويا على الجامعات وقروض تعليمية للطلاب [72]، وقد بلغت

[70] Choong Yuen- Onn and et.al: Organizational Commitment: An Empirical Investigation on the Academician of Malaysia private universities. Business and Economics Research journal, Vol(3), No(2), 2012.p51.

[71] Ahmed Zamri bin, Abd Razak Nordin bin: Assessing Factors Influencing Students Choice Of Malaysian Public University: A Reach model Analysis, International Journal of Applied psychology, 3(1), 2013.p.19.

[72] Ramii Asharf Mohd, Mohamed Mostafa Omar: An Over View Of Public Funding For Higher Learning Education In Malaysia And The Prospect Of Waqf Funding, This Study Is Apart Of Research in "Pembentukan Model Baru Wakaf Korprat Di Malaysia, Ministry Of Higher Education (mohe), (w.d).p.5.

نسبة الإنفاق على التعليم الجامعى الماليزى حوالى 1.69% من إجمالى الناتج المحلى الأجمالى.[73]

ومنذ عام 1980م والتعليم الجامعى يتم تمويله بالكامل من القطاع العام والحكومة ، حيث قامت بتوفير التمويل الكامل لجميع مؤسسات التعليم الجامعى العامة وذلك من خلال مخصصات الميزانية لتمويل التعليم العالى ، وقد أبقت الحكومة الرسوم الدراسية منخفضة بشكل كبير ، كما قامت الحكومة بتوفير القروض والمنح للطلاب من ذوى الدخول المنخفضة [74]، ويتم مناقشة الميزانية فى وزارة التعليم العالى وتحدد كل سنة فى البرلمان فى ضوء مختلف الأنشطة والمشاريع المقترحة .[75]

كما اتجهت الحكومة الماليزية لعمليات الخصخصة للتعليم العالى وبدأت بجامعة مالايا عام 1998 م ، وتبع ذلك أربع جامعات أخرى فى مارس من العام نفسه ، ويقصد بالخصخصة هنا أن تدار الجامعات كشركات الاعمال ويصبح من حقها الدخول فى المشروعات التجارية ، وانشاء شركات تابعة لها وحيازة الاملاك والاسهم ، بالاضافة الى تشجيع الباحثين الجامعين على عرض أنفسهم للعمل فى المشاريع والاعمال الحرة وتطبيق نتائج أبحاثهم التى من الممكن ان تولد الربح لهم ولجامعاتهم ،ويصبح من حقها تخطيط

[73] World Bank: Putting Higher Education to Work Skills and Research The for Growth in East Asia,'World Bank East Asia and Pacific Regional Report, The World Bank,Washington DC 20433,2012.p.113.

[74] Associacao Brasilerira De Educacao Adistancia : Distance Education Public Policy And Practice In Higher Education; The Case Study of Malaysia,(part 11), Revista Brasilerira De Aprendizagem Abertae Adistance , Saopaulo, Setember, 2003.p.1.

[75] Ahmed Abd Rahman and et.al: Funding Reform In Malaysian Public Universities: Transitions Towards Competitive Funding, Australian Journal Of padc And Applied Sciences.7(1 0),20 13.p.556.

برامجها وتسويقها ، وهو ما يؤدى بدوره الى نقص المساعدات الحكومية [76]، حيث من المتوقع ان يقل الدعم الحكومى من 90%الى 70% بحلول عام 2020 م وفقا للخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالى الماليزى والذى يؤدى بدوره الى زيادة درجة استقلالية الجامعات الماليزية ، وقد دعم هذا الاتجاه وخاصة فى خطة ماليزيا العاشرة وذلك من خلال استناد عمليات التمويل على نظم تقييم جديدة لمؤسسات التعليم الجامعى. [77]

1- الرسوم الدراسية :

تمثل الرسوم الدراسية نسبة 10% من تمويل التعليم الجامعى الماليزى وهى نسبة منخفضة الى حد كبير وقد ساهمت زيادة اعداد الطلاب الاجانب فى السنوات الاخيرة فى جعل الرسوم التى يدفعها الطلاب مصدرا للدخل لهذه المؤسسات ، وتقع سلطة تحديد الرسوم الدراسية فى يد السياسات الحكومية مع ضرورة موافقة المجلس الوطنى للتعليم العالى ، كما تقدم الحكومة الماليزية ايضا دعما من الرسوم الدراسية بمعدل سنوى قدره 85000 روبية لكل طالب ، لمواصلة التعليم العالى مع ضمان انخفاض الرسوم الدراسية فى الجامعات العامة [78].

2- المنح الدراسية :

[76] Varghese N. V.: Incentives and Institutional changes In Higher Education, Higher Education Management and Policy,Vol.l6, No. 1, OECD, 2004p.37.

[77] Asharf Mohdramili, Mohamed Mostafa Omar: An Over View Of Public Funding For Higher Learning Education In Malaysia And The Prospect Of Waqf Funding, This Study Is Apart Of Research in "Pembentukan Model Baru Wakaf Korprat Di Malaysia, Ministry Of Higher Education (mohe), (w.d).pp7-8.

[78] Ahmed Abd Rahman and et.al: Funding Reform In Malaysian Public Universities: Transitions Towards Competitive Funding, Australian Journal Of padc And Applied Sciences.7(1 0),20 13.p.558.

المنح الدراسية تعد احد مصادر تمويل التعليم الجامعى الماليزى حيث تقدم لطلاب التعليم الجامعى من قبل العديد من المؤسسات ومنها وزارة التعليم العالى وذلك من خلال ادارة الخدمات العامة بالوزارة حيث تقدم منحا دراسية للطلبة المتفوقين من اجل دفعهم لمواصلة دراساتهم فى مؤسسات التعليم الجامعى المحلية او فى الخارج وذلك للطلاب فى مستويات البكالوريوس والدبلوم والماجستير والدكتوراه ، وعادة ما يتم تقديم المنح الدراسية للطلاب الذين يرغبون فى متابعة الدورات التى تصنف على انها ذات اهمية للمصلحة الوطنية وفى عام 2007 كان هناك 8000 منحة دراسية للطلبة المتفوقين فى كل من الجامعات الحكومية والخاصة .

القروض التعليمية :

تقدم الحكومة الاتحادية الماليزية وتحت اشراف وزارة التعليم العالى انواعا مختلفة من القروض التعليمية للطلاب حيث توجد العديد من الهيئات التى تقدم مثل هذه القروض مثل مجلس امانة مجلس النواب ، ووزارة الخدمة المدنية وبعض الشركات المساهمة والشركات المرتبطة بالحكومة مثل (بتروناس ، تليكوم ، ماليزيا ، المؤسسات المصرفية ، مؤسسة صندوق التعليم العالى الوطنية ، وبعض الهيئات الوطنية المستقلة).[79]

والهدف من توفير مثل هذه القروض للطلاب هو تمكين الطلاب من مواصلة تعليمهم الجامعى فى مؤسسات التعليم العالى المحلية والاجنبية ، وذلك من اجل تحقيق الهدف الوطنى لماليزيا من خلال تحويلها لدولة متقدمة بحلول عام 2020 م .[80]

79 Students' Attitude to Education Loan Repayments: Astructural Modelling Approach, Dissertation of Philosophy, Brunei University, West London, 2011.,p.87.

80 Ismail Shafmar: Antoaneta Serguieva: Investigating Possible Benefits Of Student Loan Backed Securitization In The Context Of The Malaysian Higher Education, Higher Education Journal, Cabell Publishing, USA,Inc, 2009.p.4.

3- الوقف:

من الناحية التاريخية فان وجود الوقف فى ماليزيا يرجع الى بدايات دخول الإسلام اليها ، وتنقسم بداية وتطور الوقف فى ماليزيا الى ثلاث فترات هم : فترة ما قبل الاستعمار ، وفترة الاستعمار ، وفترة ما بعد الاستقلال ، ففى فترة الاستعمار ومع قيام المستعمر البريطانى بتنفيذ سياسته العلمانية أجبر المسلمين فى ماليزيا الى العمل على حماية شعائرهم الدينية وذلك عن طريق قيامهم بالتبرع بالاراضى لبناء المساجد والمدارس الدينية ، وبالتالي فان قطاع التعليم فى ماليزيا يعد من اهم المستفيدين من الوقف فى ماليزيا .[81]

وينقسم الوقف فى ماليزيا الى نوعين اوقاف عقارية مثل الاراضى والمبانى والعقارات الوقفية والاوقاف النقدية [82]، حيث تهدف الاوقاف العقارية الى توليد مزيد من الدخل للمؤسسات الوقفية لصالح المستفيدين ، كما تتجه ماليزيا نحو تزويد مواردها الوقفية من خلال الشراكة بين المؤسسات الوقفية والهيئات الاعتبارية كل هذا بهدف تطوير الاصول وخلق مصادر جديدة لصندوق الوقف. [83]

---

[81] Ramii Asharf Mohd, Mohamed Mostafa Omar: An Over View Of Public Funding For Higher Learning Education In Malaysia And The Prospect Of Waqf Funding, This Study Is Apart Of Research in "Pembentukan Model Baru Wakaf Korprat Di Malaysia, Ministry Of Higher Education (mohe), (w.d).p115.

[82] Mohamed Zuraigah and et.al: Acomparative Study Of Waqf Management in Malaysia, 2011 International Conference on Sociality and Economics Development, IpEDer, vol.10, IACSIT Press, Singapore, 2011.p.562.

[83] Ibrahim and et.al: Waqf Fund Management in Kuwait and Egypt: 'Ahmed Can ^Malaysia leams From Their Experience, The International Conference on Masjld. Zakat and Waqf, 1-2 December, Kuala Lumpur, Malaysia, 2014.p.80.

ومن أشهر الجامعات التى قامت فى اسسها كوقف جامعة ماليزيا الاسلامية (uim) وهى اول جامعة وقفي فى ماليزيا تأسست عام 1955 م ، وتم وقفها كمبنى من قبل سلطان ولاية سلانجور [84]، والى جانب هذه الجامعة توجد جامعات اخرى قامت بإنشاء الوقف الخاص بها والذى يتضمن خدمات الرعاية للطلاب والاكاديمين او البرامج المهنية والانشطة ومن بين هذه الجامعات (جامعة بوترا ماليزيا ، الجامعة الوطنية الماليزية ، الجامعة الدولية الإسلامية ، جامعة المدينة الدولية ، جامعة البخارى الدولية) وبعض هذه الجامعات تمول بشكل جزئى من خلال الوقف ، وبعضها بشكل كامل

فجامعة مثل جامعة بوترا يوجد بها صندوق وقف وهو عبارة عن مبادرة لجمع الأموال من خلال الاوقاف والتبرعات من الافراد وقطاع الشركات والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية بهدف تمويل الأنشطة الأكاديمية بالجامعة ، اما الجامعة الدولية الإسلامية فقد انشئت صندوق الوقف الاسلامى للجامعة فى منتدى الطاقة الدولى عام 1999 م وفكرتها مستوحاه من وقف جامعة الأزهر بالقاهرة بهدف مساعدة الطلاب الفقراء والمحتاجين ، كما أنشأت الجامعة الوطنية ايضا صندوقا لصالح الجامعة ، كما قامت جامعة العلوم الاسلامية الماليزية بإنشاء مركز تنمية الاوقاف بهدف ادارة عمليات جمع وتوزيع اموال صندوق الوقف ، تحديد وتعريف المشروعات التى يمكن تمويلها من اموال الوقف ، تنمية المنتجات الى تتناسب مع صندوق الوقف ، وإجراء البحوث على التعليم الجامعى وكيفية تمويله من خلال الوقف كما ساهم سبع مساهمين فى جامعة ماليزيا الاسلامية حيث بلغ وقفها حوالى 8، 5 مليون رينجيت ماليزى ، اما جامعة البخارى فقد أنشئت بتمويل كامل من مؤسسة البخارى بهدف تسهيل التعليم

[84] Yaakub Noor Inayah: The Transformation Of The Role Of Waqf in The Higher Learning Education In Malaysia: A New paradigm For Islamic Financial Institutions, 11th Kuala lumper Islamic Finance Forum 2014, Hotel Istana kualalumper city Center, Malaysia, 11-12 November 2014.p.3.

الجامعى عالى الجودة وتمكين الطلاب سواء المحليين او الدوليين من ذوى الدخول المخفضة من الحصول على فرص التعليم شرط تلبية شروط القبول .[85]

التعليم الجامعي في استراليا:

تضم استراليا (36) جامعة حكومية، بالإضافة إلى جامعتين خاصتان يشتركون جميعاً في تقديم تدريب للطلاب الجامعيين وللخريجين على مدى واسع من الفروع العلمية، و35 من هذه الجامعات أُنشئت تحت تشريع الدولة أو المقاطعة[86]، وجامعة واحدة أُنشئت وفقاً لقانون البرلمان الفيدرالي وهي جامعة [87].

وتعتمد هذه الجامعات في معظم تمويلها على الحكومة الفيدرالية وفي عام 1999 كان عدد الطلاب المسجلين في برامج التعليم العالي في جميع أنحاء استراليا حوالي 7 آلاف طالب 82% منهم في المرحلة الجامعية الأولى وهؤلاء الطلاب موزعون على نحو غير متساوٍ على جميع المؤسسات، وكل جامعة من الجامعات الكبرى تضم ما يزيد عن أربعين ألف طالب أما الجامعات الأصغر فتضم عشرة آلاف طالب، وما زال هناك نمواً متزايداً في معدلات التعليم عن بُعد والتعليم المفتوح كما في جامعة ديكن[88].

الرسوم الدراسية في استراليا:

---

[85] Fuadah Johari , Mohammed Haji Alias: Potential Of Waqf and Instruments in Contemporary Economic System, available at: www.nuradli.comliecons 2013/ B.4Pdf 17/5/2015. 2:30 pm.

([3]) يوسف عبد المعطي مصطفى: تصور مقترح لزيادة الموارد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية، مجلة التربية– الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة السابعة العدد11، مارس 2004، ج312.

([87]) Steering committee for the review of commonwealth state service provision Report on government services 2007, Australia, conberra: productivey commissiony, 2003, p. 7.

([88]) Diedra young (1998): Teacher Moral and Efficacy in Rural Western Australia A paper presented At the Annual conference of Australian Association for Research in Education, South Australia, No. 29, De3, p.15.

بعد فرض مؤسسات التعليم الجامعي رسوماً دراسية عنصراً أساسياً في أي استراتيجية للمشاركة في التكلفة، وهو أمر أصبح ملحوظاً بشكل متزايد حيث تتجه المزيد والمزيد من البلدان نحو المشاركة في التكلفة بغرض تلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، وما يقابله من تناقص في الاستثمار الحكومي [89].

فإن سلطة وضع رسوم دراسية للتعليم الجامعي راسخة بالنسبة للكيانات المختلفة في البلدان المختلفة ففي استراليا تم إصدار قانون عام 2005 يعطي الحق للجامعات في زيادة الرسوم الدراسية بمعدل أعلى من المستويات الحالية بمقدار 25%[90].

القروض المؤجلة للطلاب باستراليا:

في السنوات الأخيرة، أصبحت سياسات تأجيل دفع رسوم الدراسة بمثابة توجه عام يهدف إلى التوافق بين الرغبة في مطالب الطلاب بالمساهمة في تكاليف التعليم الجامعي بهم وبين عدم قدرتهم على الوفاء بذلك بينما هم لا يزالون في مرحلة الدراسة، وتمثل القروض المشروطة بالدخل إحدى الوسائل لتأجيل دفع رسوم الدراسة في المستقبل، فرسوم الدراسة في استراليا تتبع المسار المزدوج وهو نظام فرض رسوم على الطلاب الأجانب باهظة وأكثر مما يدفعه الطلاب الوطنيين المفروض عليهم رسوم الدراسة كاملة فإنه يتم استخدام جزء من الرسوم العالية التي يدفعها الطلاب الأجانب والتي تبلغ من مائة ألف إلى

([89]) Bain, Olga. (2001)The costs of Higher Education to students and parents in Russia: Tuition policy Issues.Peabody Journal of Education, P. 76, 57- 80.

([90]) Champan, Bruce and chris Ryan (2003). The Access Implications of Income contingent charges for Higher Education: Lessons from Australia Discussion paper No. 463 Center for Economic Policy Research, Australian National university, p. 14.

135 ألف دولار استرالي سنوياً مقارنةً بثمانية آلاف دولار استرالي بالنسبة للطلبة الوطنيين في النفقات الرأسمالية وفي دعم اللغة الإنجليزية ومهارات الطلاب[91].

وهناك نوعان من المنح الدراسية.

1- منحة على أساس الجدارة وتمنح للطلاب المتفوقين ويحصل الطالب على أكثر من 2000 دولار سنوياً.

2- منحة للمساعدة على الإقامة وتغطية تكاليف السكن والمعيشة تصل إلى أربعة آلاف دولار في السنة[92].

واتجهت الحكومة الاسترالية إلى زيادة الدعم لقطاع التعليم العام والجامعي ليصل إلى 11 مليار دولار عام 2014.

الإنفاق على التعليم الجامعي في استراليا:

تعرضت لها استراليا في صعوبة جمع الضرائب والعبء المتزايد لاحتياجات الصحة العامة، والأمن العام والبنية التحتية دفع الدولة التي الأخذ بأجندة الاعتماد على موارد إضافية غير حكومية لتمويل التعليم من خلال الرسوم الدراسية والمشروعات المقاولية لأعضاء هيئة التدريس وانتهاج فكر التمويل الذاتي للمؤسسات التعليم العالي ويتم ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات تمويلية وبرامج مختلفة تتبناها الجامعات لزيادة التمويل ومن هذه الأمثلة مؤسسة جامعة كانبيرا وجامعة ديكن[93].

([91]) Larocque Norman. (2003) Who should pay? Tuition fees and tertiary education financing in New Zealand, (Wellington, Education Farom. P.3).

([92]) باميلا ماركوتش وبروس جونستون، سياسات ورسوم الدراسة من منظور مقارن، المنطق النظري السياسي، ت.منار صبري، جامعة نيويورك- بامكو- 2005، ص8.

([2]) شادية عبد الحليم تمام: الجودة في برامج التعليم المفتوح في ضوء الاتجاهات العالمية والاحتياجات المحلية- المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، جامعة القاهرة، 2010، ص63.

تضاعفت ميزانية برامج البحث العلمي في استراليا من 200 مليون دولار استرالي عام 1990 إلى 400 مليون دولار استرالي عام 1998[94]، وقد تضاعفت مرة أخرى حتى وصلت 800 مليون دولار استرالي عام 2008 فالجامعات الاسترالية تضع أمام أعينها قضية التنافس مع الجامعات الأوروبية في مجال الأداء والجودة[95].

تسويق الخدمات التعليمية الجامعية:

النموذج التسويقي لجامعة أستراليا القومية:

The Australian National university (ANU):

تُعد جامعة أستراليا القومية جامعة بحثية تقع في كانبرا Canberra بأستراليا، أنشئت بقرار من البرلمان الأسترالي في أغسطس من عام 1946، بهدف تطوير البحث العلمي في أستراليا، وتصنف الجامعة أفضل جامعة على مستوى أستراليا، وهي الجامعة الأسترالية الوحيدة في تصنيف أفضل 50 جامعة على مستوى العالم[96]. هذا وتتحدد رسالة الجامعة في "النهوض بالتعليم والبحث العلمي حتى تتمكن من أن تصنف ضمن أفضل وأعظم الجامعات في العالم"، وبالفعل استطاعت الجامعة خلال العامين الماضيين أن تحقق مكانة وسمعة متميزة محلياً وعالمياً كمؤسسة تعليمية وبحثية[97]. هذا وتقدم الجامعة لعملائها من الطلاب والخريجين والمجتمع بصفة عامة العديد من الخدمات المتميزة والتي يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

([4]) أشواق عبد الجليل علي معوض: دراسة مقارنة للتعليم الإلكتروني في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا، وإمكانية الإفادة منهم في مصر، مرجع سابق، ص169.

([5]) التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية– مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2008، ص370.

([96]) The Australian National university, discover ANU, university mission, available at http: // www. Anu. Edu. Au/ discoveranu, 2009.

([97]) The Australian National university, office of commercialization, about us, available at http: // www. Anu. Edu. Au/ commercialisation / about- us. Php, 2009.

1- تسويق البحوث العلمية: Commercialization of scientific research

وذلك من خلال مكتب تسويق البحوث العلمية حيث تدور الأنشطة الرئيسية لهذا المكتب حول مساعدة الباحثين، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة على نقل التكنولوجيا والمعرفة، وفي تسويق نتائج البحوث العلمية. ويقوم المكتب بتقديم خدمات متخصصة للباحثين، وشركاء الجامعة من رجال الصناعة، وأصحاب المؤسسات الصناعية، وذلك بهدف تشجيع ثقافة توسع نطاق الخدمات الجامعية، ففريق العمل بالمكتب لديه قدرة عالية على إقامة علاقات ناجحة مع العملاء وتقديم خدمات لهم فيما يتعلق بمجالات البحوث التعاقدية، وحقوق حماية الملكية الفكرية والترخيص وإقامة الشركات.

ويقدم فريق العمل خدماته للباحثين ورجال الصناعة من خلال عدة أساليب منها[98]:

أ- المساعدة في تكوين وتحسين العلاقات بين كل من الباحثين في الكليات المختلفة بالجامعة وأقرانهم في الجامعات الأخرى، وكذا بين الباحثين ورجال الصناعة.

ب- إدارة هذه العلاقات على نحو جيد لتحقيق المنافع لجميع الأطراف.

ج- حماية وإدارة حقوق الملكية الفكرية.

د- خدمات التفاوض بشأن الاتفاقات المختلفة لتسويق نتائج البحوث العلمية.

هـ- تنمية المهارات التسويقية، وتنظيم المشروعات داخل الحرم الجامعي من خلال التدريب والتعليم.

2- وحدة الاتصالات والتسويق Marketing of communication division

([98]) The Australian National university, Marketing & Communications at ANU, available at http: // www. Anu. Edu. Au / mac/ content/ about, 2009.

هذه الوحدة مسئولة عن كافة أنشطة التسويق بالجامعة، مثل تصميم وتسويق العلامة التجارية للجامعة University's brand image وتقديم العون لأعضاء هيئة التدريس، والعاملين في الجامعة في تخطيط، وتنفيذ أنشطة التسويق بما في ذلك الإعلانات، والمطبوعات والنشر والإعلان الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت[99]، وتقوم الوحدة بتخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات التسويقية التي من شأنها أن تعزز وعي جمهور العملاء بالجامعة وخدماتها ومكانتها بين الجامعات الأخرى، بهدف جذب الموارد والتبرعات والطلاب إليها[100] .

كما تقدم الوحدة عدة محاضرات تلعب دوراً فعالاً في برنامج الجامعة لتوسيع نطاق الاستفادة من خدمات ومنتجات الجامعة The ANU Community outreach program حيث تتيح هذه المحاضرات الفرصة أمام أفراد المجتمع للاتصال المباشر ولقاء نخبة من أفضل العلماء، والخبراء، والأكاديميين، كما أن هذه المحاضرات تتيح الفرصة للكليات، والمراكز التابعة للجامعة لتكوين اتجاهات إيجابية نحوها من قبل أفراد المجتمع، وذلك من خلال عرض مواطن القوة لدى أعضاء هيئة التدريس بها، ففي عام 2007 عقد للقسم 93 محاضرة حضرها أكثر من 14 ألف من أفراد المجتمع[101].

3- تسويق الطلاب والخريجين:

تقوم الجامعة بتسويق طلابها وخريجيها من خلال مركز التوظيف بالجامعة ANU career centre حيث يقوم المركز بتوفير العديد من الخدمات المرتبطة بتوظيف

([99]) The Australian National university, marketing & Communications at ANU, marketing office, available at http: // www. Anu. Edu. Au/ mac/ content/ about/ area/ marketing office/, 2009.

([100]) The Australian National university, Marketing & Communications at ANU, Alumni Relations, available at http: // www. Anu. Edu. Au/ mac/ content/ about/ area/ alumni relations/, 2009.

([101]) The Australian National University, The ANU Careers Centre, available at http: // www. Anu. Edu. Au/ careers/ index. Php? Page= 2., 2009.

الطلاب والخريجين، ففريق العمل بالمركز لديه خبرة كبيرة في مجال الاستشارات التوظيفية، وإيجاد فرص العمل المناسبة. كما يساعد المركز الطلاب والخريجين في اتخاذ القرارات بشأن الاختيار الأمثل لوظيفة المستقبل. ويمكن إيجاز الخدمات التي يقدمها المركز كما يلي:

أ- توفير قائمة بفرص العمل والوظائف الشاغرة.

ب- تقديم المشورة للطلاب والخريجين عن الأسس التي يجب اتباعها في المقابلات الشخصية career interviews.

ج- عقد ورش عمل وسيمنارات حول تنمية المهارات الوظيفية والمهنية للطلاب والخريجين، والتي تعظم من فرص اختيارهم في المقابلات الشخصية للتقدم للوظائف.

د- إقامة معارض التوظيف Career fairs: وهي أحد الوسائل التي تمكن الطلاب والخريجين من لقاء ممثلي الشركات، والمؤسسات المختلفة بشكل مباشر.

هـ- خدمات الاستشارات الفردية Individual careers counseling.

الوقف كمصدر من مصادر التمويل الذاتي بالجامعات الاستراليـة:

*** الوقفيات كمصدر لتمويل الجامعات الاستراليـة:**

التجربة الاستراليـة:

قدرت وقفيات جامعة استراليا الوطنية بحسب التقرير المالي لعام 2007 بـ850 مليوناً دولار في حين بلغت إيراداتها من الأوقاف (استثمارات، تبرعات، منح حكومية) 32.2 مليون دولار في تلك العام[102]، وأتت معظم الإيرادات من الاستثمارات والهبات المقدمة من جمعيات غير حكومية (87.3%) توزعت كالتالي 73.7% من الاستثمارات، و13.6% من التبرعات من قبل الجمعيات، وهذه نسبة مرتفعة أيضاً، ومؤشر لمدى دعم المجتمع لمؤسسات التعليم العالي الحكومية، وعلى سبيل المثال فإن جامعة سيدني

([102]) http://www.anu.edu.au/mac/images/uploadsannual.report.2007.forweb.pdf.

الحكومية تختلف عن حاجة استراليا الوطنية بأن معظم وقفياتها تتغذى من الدعم الحكومي أما جامعة ملبورن الخاصة. فقد بلغ حجم الوقفيات في السنة المالية 2007 أكثر من مليار دولار[103]، وهي قيمة قريبة من وقفيات أحد الجامعات الكندية وبما أنها جامعة خاصة فهي تعتمد على رسوم الطلاب بنسبة وصلت في السنة المالية 2008 إلى حوالي 80% مقابل 4% حصلت عليها من تبرعات قدمتها جمعيات وهيئات غير حكومية[104].

الرؤية المستقبلية لتمويل البحث العلمي لتمويل البحث العلمي بالتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول

منطلقات الرؤية المستقبلية

1. أن هناك اهتماماً عالمياً بتمويل البحث العلمى، ويرجع ذلك لقصور مصادر تمويلة بالجامعات، والتغيرات المجتمعية المتزايدة.
2. أن التمويل الذاتي يعطي الحرية للجامعات في التصرف في شئونها المالية والإدارية.
3. أن التمويل الذاتي للجامعات يشجع على الابتكار ويحقق العدالة المالية بين الجامعات.
4. الاستفادة من دول المقارنة في مجال التمويل البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية من خلال اختبار الصيغ التي تناسب البحث العلمي ومراكزه ومعاهده بالمملكة.
5. أن نجاح التمويل للبحث العلمي بالمملكة العربية السعودية رهن بكفاءة أعضاء هيئة التدريس ومن ثم لابد من التنمية المهنية المستمرة لهذه الهيئة.

([3]) عبد الوهاب السعدون: هل يتم توظيف "الوقف" للارتقاء بأداء الجامعة الوطنية، المجلة الإلكترونية الاقتصادية، 2009، العدد، 5656.

([4]) التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية (نماذج عالمية في الوقفيات الجامعية) مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2010، ص216.

6. التخطيط العلمي السليم لاستثمار الموارد المتاحة للجامعات بكفاءة فالتخطيط والبحث عن مصادر بديلة لتمويل الجامعات يحتاج إلى نظام فعال وكفء للمعلومات المرتبطة بالموارد المتاحة.
7. أن الاستخدام الكفء والفعال للموارد المتاحة في مؤسسات التعليم الجامعي في ظل قلة مواردها المالية، والتحديات التي تواجه التمويل الجامعي.
8. أن المحاسبية الجامعية أسلوب لترشيد النفقات التعليمية من جهة، وتحقيق الجودة الشاملة من جهة أخرى وتحسين مخرجات التعليم الجامعي من جهة ثالثة.
9. اهتمام الجامعات والمراكز البحثية السعودية بتقديم خدماتها الاستشارية للشركات والمصانع والمؤسسات المختلفة.
10. اهتمام الجامعات بالبحوث التطبيقية وإجراء العقود البحثية مع المؤسسات الأخرى مقابل عائد مادي.
11. التخطيط السليم لبرنامج توعية إعلامية بالوقف ومنافعه ومجالاته وأهدافه.
12. تيسير الإجراءات القانونية اللازمة لإنشاء الأوقاف وإعادة النظر في الشروط والقيود الشكلية القائمة في هذا الخصوص.

محاور الرؤية

أولاً: التخطيط والبحث عن مصادر بديلة لتمويل الجامعات:

ويتم ذلك من خلال منح البحث العلمي بالجامعات السعودية مزيدا من الحرية والاستقلالية للتخطيط والبحث عن مصادر بديلة لتمويلها وتوليد الدخل من الإمكانيات المتاحة لهذه الجامعات والاهتمام بتحديد الأهداف الخاصة بتحقيق التمويل الذاتي بدقة ووضوح ووضع إستراتيجية للجامعات محددة لتسويق الخدمات الجامعية أو تحويل جزء منها إلى جامعات منتجة ومولدة للدخل.. ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- تحديد الأهداف التي يتم من خلالها تحقيق التمويل الذاتي للجامعات بدقة ووضوح بحيث تكون إجرائية وقابلة للقياس.
- وضع خطة إستراتيجية للمساهمة في تحقيق التمويل الذاتي للبحث العلمى بالجامعات السعودية من خلال تحليل البيئة داخلياً وخارجياً وتحديد نقاط القوة والضعف لتلافي نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة.
- التركيز على الجودة في تحقيق التمويل للبحث العلمى بالجامعات المختلفة بالمملكة العربية السعودية وذلك من خلال تقديم خدمات أفضل وبتكلفة معقولة وعائد مناسب يُسهم في تمويل الجامعات ويحقق تخفيف العبء عن المملكة العربية السعودية ويكون ذلك من خلال:

* أن تقوم كل جامعة بتحديد الأهداف الإجرائية الخاصة بها، وفقاً لظروفها وإمكانياتها المادية والبشرية المتاحة لها.
* أن يتم الإعلان عن تلك الأهداف لكافة العاملين بالجامعة والمستفيدين من الخدمات الجامعية.
* أن تشتق أهداف الأنشطة التسويقية للجامعات من الأهداف العامة لها.
* إقناع العاملين بالجامعات بالأهداف الخاصة بالمشروعات والأنشطة الخاصة بتوليد الدخل وتسويق الخدمات الجامعية من خلال عقد دورات تدريبية لهم ونشر الوعي والثقافة التسويقية من خلال نشرات توضيحية.

ثانياً: وضع خطة إستراتيجية مناسبة لكل جامعة تمكنها من تسويق خدمات إلى مؤسسات المجتمع المختلفة داخلياً وخارجياً:

ويتحقق ذلك من خلال:

- تسعير الخدمات التي تقدمها الجامعات مع الوضع في الاعتبار التكلفة الفعلية للخدمة وتحقيق الربح المناسب الذي يكفل تدوير الخدمة وتجويدها وتوليد الدخل.

- الترويج والإعلان عن الخدمات التي تقدمها الجامعات وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمكتوبة أو من خلال كتيبات توزع على المؤسسات وتنظيم دعوات لرجال الأعمال ودعوتهم لشراكة مع الجامعات من خلال الوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص.
- توزيع الخدمات الجامعية بكفاءة من خلال الاتصال المباشر بالمستفيدين من خلال مراكز تسويق الخدمات الجامعية وتنشيط دور الوسطاء بين الجامعات والمستفيدين.

زيادة مخصصات البحث العلمي للمراكز والمعاهد البحثية بالجامعات المختلفة بالمملكة:

1- تخصيص الأموال اللازمة للبحث العلمي وتطويره بحيث لا تقل النسبة التي يجب تخصيصها لهذا الغرض عن 5% من الناتج القومي وفق تنسيق علمي عربي.
2- الاهتمام بالمراكز البحثية وتأليف الفرق البحثية والاستعانة بالتقنيات والأساليب المستخدمة في كل مركز بحثي.
3- تكوين قاعدة معلوماتية عن جميع البحوث العلمية العربية وفقاً للتخصصات والنتائج لجعلها قاعدة تساعد على الانطلاق في التوجيهات البحثية المستقبلية.
4- توفير الاستقلالية في البحث والتفكير للباحثين بعيداً عن التأثير السلبي عليهم من قبل دوائر صنع القرار.
5- الاهتمام بالبحوث الاجتماعية والإنسانية وتوفير مستلزمات البحث فيها.
6- 7- بناء أنماط جديدة من المشاريع البحثية ووضعها أمام الأجيال الشابة بالمملكة تستند على شبكة من الجامعات العربية تتوفر فيها بيئة بحثية جديدة تقوم على الاستقلالية.

الاهتمام بعمل قاعدة بيانات توفر نظام معلومات فعال وكفء للموارد المتاحة للجامعة وذلك يتطلب الآتي:

- أن يتضمن النظام معلومات حول المراكز البحثية المنافسة في القطاع الخاص والإمكانيات المتوفرة لديها ومعلومات عن أوضاع السوق التنافسي واتجاهات العرض والطلب والأسعار السائدة للخدمات البحثية المختلفة.
- تدريب الكوادر البشرية الجامعية على مهارات الاتصال وتوظيف التكنولوجيا في الحصول على المعلومات الخاصة بالعملاء وتذليل العقبات والمشكلات التي تواجههم.

ثامناً: تبني أفكار حول الشراكة مع المؤسسات الصناعية والإنتاجية الكبرى عن طريق:

- إنشاء مشروعات إنتاجية مشتركة مثل المزارع ووحدات إنتاج الأغذية والألبان والمنتجات الصناعية يخصص عائدها لزيادة الموارد المالية للجامعة.
- صياغة قوانين وآليات وسياسات للشراكة بين الجامعة والمجتمع المحيط.
- استحداث إدارة خاصة للشراكة على مستوى كل جامعة تيسر عملية الشراكة بين الجامعة والمنظمات الأخرى في المجتمع، يتولاها نائب رئيس الجامعة لشئون البيئة، وبعض رجال الأعمال بالمؤسسات الصناعية للتنسيق بين الجامعة وبين احتياجات المؤسسات الصناعية.

الاهتمام باستثمار مهارات أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم في تقديم الاستشارات ويكون ذلك من خلال:

- إنشاء مكاتب استشارية في الكليات المختلفة وفي كل أفرع التخصصات واختيار الكوادر البشرية ذوي المهارات العلمية والعقلية المتميزة للعمل في هذه المكاتب على أن يكون ذلك مقابل نسبة يحصل عليها عضو هيئة التدريس مقابل عمله الاستشاري.
- تحديد الخدمات الاستشارية التي تقدمها المكاتب للمستفيدين وتعريفها.
- تقرير مبدأ عدم جواز التجاء الدولة إلى بيوت الخبرة الأجنبية، إلا إذا كانت هذه الخبرة غير متوفرة لدى الجامعات السعودية .

تسويق الخدمات التي تقدمها الوحدات ذات الطابع الخاص ويكون ذلك من خلال:

- مراكز التدريب المتخصصة والمراكز الصناعية والتجارية.
- رجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني.
- مجالس الأحياء والمدن.
- الوزارات والهيئات والنقابات المختلفة.
- الجامعة التابعة لها الوحدة.
- مؤسسات القطاع الخاص من خلال قنوات اتصال بين الوحدات والقطاع الخاص.
- الإعلان الإلكتروني من خلال البريد الإلكتروني من رسائل SMS والقنوات الفضائية والإذاعة المسموعة والمرئية عن الخدمات التي تقدمها الوحدات ذات الطابع الخاص.

هـ- البحث عن مصادر تمويل إضافية للوحدات لاستمرار عملها وتحقيق أهدافها ويكون ذلك من خلال:

- توليد الدخل من عوائد الأنشطة التي تقوم بها الوحدات نفسها.
- مساهمات رجال الأعمال والشركات العاملة في مجال تخصص الوحدات.
- الوقف والهبات والتبرعات للهيئات المحلية والإقليمية.
- هيئات المعونة الدولية والقطاع الخاص.
- مشروعات تطوير التعليم الجامعي الممولة من البنك الدولي والسوق الأوروبية.

مقترحات خاصة بالتمويل عن طريق الوقف:

- ويكون ذلك من خلال إنشاء مؤسسة وقفية تابعة لإدارة الجامعة يعتمد على عدد من المصادر لتمويلها أهمها:
- رأس المال الذي تسعى المؤسسة لجمعه عن طريق طرح أسهم وقفية محددة القيمة، وذلك بشهادات أسهم تحتوي على اسم الواقف والغرض من وقفه وشروطه.

- قبول المؤسسة ما يوقف عليها من عقارات سكنية أو تجارية على أن يكون لها الحق في الإشراف عليها وتحصيل رياعها واستثماره.
- عمل قناة تلفزيونية تحمل اسم الوقف واستثمارها في جذب الأموال عن طريق الإعلانات التي تبثها القناة للأفراد والهيئات.
- استثمار الوقف النقدي من خلال المؤسسة الوقفية التابعة للجامعة ليدر عائداً يستخدم في تمويل الجامعة.

إدارة المراكز والمعاهد البحثية بالجامعات السعودية ودورها فى دعم وتسويق البحوث لزيادة التمويل

- تحديث قنوات الاتصال بمعاهد البحوث في الجامعة ، والبعد عن المركزية في تسويق الخدمات البحثية لتتوفر لها خاصية المرونة تبعاً لاحتياجات معاهد البحوث في كل معهد.
- اتاحة الفرصة لإنشاء إدارة مستقلة تتبع " لوكيل الجامعة للتسويق" ، تهتم بتسويق الخدمات البحثية في الجامعة ، وإمكانية بناء شراكة مع المجتمع المحلي ومؤسساته.
- تقوم معاهد البحوث بالجامعة بدراسة السوق لمعرفة الفرص التسويقية المتاحة.
- تقوم الجامعة بصياغة الأهداف التسويقية بحيث تكون "محددة، واضحة، موضوعية، مرتبطة بالواقع، قابلة للقياس، ترتبط بأهداف الإدارات الأخرى بالمؤسسة ، نابعة من الهدف العام للمؤسسة.
- تهتم الجامعة بتقوية الشراكات مع المجتمع ومؤسساته.
- توثيق التعاون بين الجامعة والجامعات الأخرى في بناء مشروعات بحثية وتسويقها.

- تدعم الجامعة نشاط تسويق الخدمات البحثية من خلال تخصيص جزء من ميزانيتها للقيام بذلك النشاط .
- تقوم الجامعة باستضافة المختصين في التسويق لإقامة دورات تدريبية بمعاهد البحوث لتنمية مهاراتهم التسويقية.
- من الضروري أن تقدم الجامعة الاستشارات العلمية من خلال مراكزها المتخصصة.
- انشاء روابط ارشادية عبر البوابة الالكترونية الجامعية تتضمن حلقات نقاش حول تسويق الخدمات البحثية في ضوء الاتجاهات العالمية.
- نشر ثقافة تسويق الخدمات البحثية بما يتوافق والمتغيرات الحضارية المعاصرة ، والمستجدات التقنية الحديثة.
- تقدر الجامعة قيمة مناسبة للخدمات البحثية بالجامعة، لأن ذلك له تأثير مباشر على حجم الطلب على الخدمات البحثية مثل " التسعير على أساس التكلفة، التسعير على أساس الطلب، التسعير على أساس المنافسة ".
- تروج الجامعة للخدمات البحثية من خلال الحملات لإعلانية ، إصدار نشرات أو إعداد دليل عن الخدمات البحثية، المحادثات الشفوية كالمحاضرات، المواقع الإلكترونية بالجامعة، وسائل الاعلام المختلفة، الندوات والاجتماعات.

ولضمان تميز المراكز البحثية لابد من مراعاة ما يلي :

- توفير تمويل مالي مستقر يتزايد مع تزايد الأنشطة البحثية ومتطلباتها.
- تخصيص ما يقارب نصف الموازنة للمصاريف العامة والنص الآخر للمشاريع البحثية التعاقدية التي يمكن تمويلها من مصادر محلية ودولية.
- تحديث البنية التحتية بشكل دوري بواقع مرة كل عشرة سنوات على الأقل.
- توفير كوادر علمية متوازنة من الباحثين والفنيين والإداريين.

- العمل في إطار إستراتيجية علمية واضحة المعالم وثابتة على مدى (30–40) عاماً، تخضع لشروط صارمة للرقابة العلمية والإدارية.
- إدارة المراكز من قبل هيئات عملية ومجلس أمناء مستقل بشكل يضمن التوازن الدقيق بين الإدارة وصنع القرار العلمي.
- العمل في مشاريع البحث والتطوير التقني،وليس في الخدمات العلمية.
- تحديد الموارد البشرية بواقع الثلث كل خمسة أعوام. [105]

(105) محمود،سامي (2008 م) **البحث العلمي وضرورات التحسين من خلال المعرفة،سجلات فكرية**،الأردن ،الدستور الاثنين 16 ربيع الأول 1429هـ.ص 8

المصادر والمراجع

اولاً: المراجع العربية .

1. أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم (1996) **كتابة البحث العلمي** – صياغة جديدة، جدة، دار الشروق .
2. أحمد أبو زيد: نظام الوقف الإسلامي: تطوير العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة– إيسيسكو، 2000 .
3. أحمد حسين الصغير: **التعليم الجامعي في الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل**، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
4. أكرم ناصر / صفوان الأخرس / وبشير بريز : البحث والتطوير التقني والابتكار في المؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة : الواقع ومتطلبات تطويره ، **المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني** ، 24 – 26 أيار دمشق 2006.
5. **الأمانة العامة لمجلس الأوقاف ()**. **لائحة تنظيم الأوقاف الخيرية**. وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية،**1973**.
6. **الأمانة العامة لمجلس الأوقاف(1966)**. **نظام مجلس الأوقاف الأعلى، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف** والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
7. امعة الملك سعود : **جامعة الملك سعود منارة في مسيرة المائة عام** ، لجنة الكتاب الجامعي عن تاريخ الجامعة ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1999.
8. الأمم المتحدة : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية** ، 1990م.
9. باميلا ماركوتش وبروس جونستون، سياسات ورسوم الدراسة من منظور مقارن، المنطق النظري السياسي، ت.منار صبري، جامعة نيويورك– بامكو– 2005، ص8.
10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير المعرفة العربي**، نحو تواصل معرفي منتج، الأداء العربي في مجال البحث والإبداع ، 2009 .

11. التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية (نماذج عالمية في الوقفيات الجامعية) مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2010، .
12. التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية– مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2008، .
13. التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي– بيروت 2010 .
14. التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي– بيروت .
15. جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية : **الكتيب التعريفي للبرامج والدورات الدراسية ، وكالة الجامعة لخدمة المجتمع والتعليم المستمر** . وزارة التعليم العالي ، المملكة العربية السعودية ، ص117.
16. جامعة الملك سعود : **دليل جامعة الملك سعود ، وكالة الجامعة للدراسات والتطوير والمتابعة** ، وزارة التعليم العالي ، المملكة العربية السعودية، الرياض .
17. جامعة أم القرى : **دليل معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي** ، مكة المكرمة ، 2007 ، وزارة التعليم العالي ، المملكة العربية السعودية .
18. جامعة أم القرى: **النشأة والتطور** ، مكة المكرمة ، مطابع جامعة أم القرى ، 1406هـ
19. جمال الدهشان: العلاقة الإستراتيجية بين البحث العملي الجامعي والصناعة" الواقع والآفاق المستقبلية"، **ندوة التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي،** كلية التربية ، جامعة طنطا ، 11 مايو 2010.
20. رشيد الفاتح (2008):" استراتيجية البحث العلمى فى جامعة دمشق"، **مؤتمر البحث العلمى مشكلاته وآفاق تطويره، 22–24 أبريل** 2008، الرياض.
21. سالم السالم : البحث العلمي في مجال دراسات المعلومات– دراسة للتحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية ، **مجلة الملك فهد الوطنية،** ع2 ، مج 17، المملكة العربية السعودية ، 2011 .

22. سامى عريفج: **الجامعة والبحث العلمى**، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر، 2001.
23. سعاد الحارثي: استراتيجيه مقترحة لدعم البحث العلمي في الجامعات السعودية دراسة حالية – جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن ، **مجلة عالم التربية**، المؤسسة العربية للاستشارات وتنمية الموارد البشرية ، عدد ابريل 2012.
24. شادية عبد الحليم تمام: الجودة في برامج التعليم المفتوح في ضوء الاتجاهات العالمية والاحتياجات المحلية– المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، جامعة القاهرة، 2010، ص63.
25. صالح السدراني وآخرون : **البحث العلمي في جامعة الملك سعود: الواقع والتطلعات، وقائع ندوة البحث العلمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، المنعقدة بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية خلال 12–14 نوفمبر، الرياض، 2000.
26. صلاح سالم زرنوقة: البحث العلمي والتنمية فى مصر، **قضايا التنمية**، ع28، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2004.
27. الطراونة، محمد سالم:**البحث العلمي.. الواقع والطموح، سجلات فكرية**،الأردن – الدستور، الاثنين 16 ربيع الأول 1429هـ،2008.
28. عادل عوض رفقى (2006):"خطة بحثية لتطوير البحث العلمى"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**،الأردن، عدد 54 .
29. عبد الله المجيدل وسالم شماس: معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهه نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية كلية التربية بصلالة نموذجا) ، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 26، العدد 1+2 ، 2010.
30. عبد الله عبد الدائم: **الآفاق المستقبلية للتربية فى البلاد العربية: التربية العربية– بنى ومراحل وأنواعاً ومناهج وطرائق– فى مواجهة جدائد العصر وتحدياته ومشكلاته**، بيروت، دار العلم للملايين، 2000، ص 142.

31. عبد الوهاب السعدون: هل يتم توظيف "الوقف" للارتقاء بأداء الجامعة الوطنية، المجلة الإلكترونية الاقتصادية، 2009، العدد، 5656.
32. عمار عمارى، ليلى قطاف: الجامعة الجزائرية "الواقع والآفاق"، الملتقى الأول حول إشكالية التكوين والتعليم فى أفريقيا والعالم العربى، سلسلة إصدارات مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، 2004.
33. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، **نبذة مختصرة عن مراكز البحوث في الجامعات السعودية** ، إدارة البحوث ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ربيع الآخر 1995.
34. فليست كل الكراسى فى الجامعات السعودية تمول عن طريق إرصاد أوقاف لها، وإنما بعضها يمول عن طريق منح سنوية يلتزم بها المانحون.
35. فؤاد العاجز ، حسن حماد : رؤية جديدة لدور البحث العلمي في تحقيق الشراكة الفاعلة مع قطاعات الإنتاج من منظور تكاملي ، **مؤتمر البحث العلمي وأخلاقياته وتوظيفه** ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2011.
36. **كوثر، عصام بن حسن وبعد الله بن محمد العمرانى (2011)**. دور الوقف فى دعم التعليم العالى والبحث العلمى فى المملكة العربية السعودية. ورقة مقدمة إلى حلقة عمل حول دور الوقف فى دعم وتمويل التعليم العالى والبحث العلمى فى البلدان الإسلامية، جامعة الإسكندرية والمعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، الإسكندرية.
37. **مجلس التعليم العالى السعودى (2007). نظام مجلس التعليم العالى والجامعات ولوائحه. (الطبعة الثالثة)**. الرياض، المملكة العربية السعودية.
38. **مجلس التعليم العالى السعودى:** نظام مجلس التعليم العالى والجامعات ولوائحه. (الطبعة الثالثة). الرياض، المملكة العربية السعودية،**2007**.

39. محمد الصطوف: آفاق البحث العلمى العربى وإشكاليات صناعة القرار، **مؤتمر إدارة وتمويل التعليم العالى، الجامعة اللبنانية**، بيروت، 2000.

40.محمد المديميغ : **كيف ننمى موارد مركز البحوث بكلية العمارة والتخطيط** ، بحث مقدم الى ندوة القائمين على البحث العلمى في الجامعات السعودية ، المنعقدة خلال الفترة 19–20 ديسمبر ، الرياض ، 1995 .

41. محمد عثمان حميد : **أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1998م.

42. محمد مسعد ياقوت : البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية،الرياض ، وزارة التربية والتعليم، **مجلة المعرفة** ، العدد (136)، 2006 م.

43. محمد مسعد ياقوت: البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية،الرياض ، وزارة التربية والتعليم، **مجلة المعرفة** ، العدد (136)، 2006 م.

44.محمد مكي : **انجازات مراكز البحوث والمعوقات التي تواجهها** ، بحث مقدم إلى ندوة القائمين على البحث العلمي في الجامعات السعودية ، المنعقدة بالرياض خلال الفترة 19–20 ديسمبر ، الرياض ، جامعة الملك سعود.

45. محمود،سامي (2008 م) **البحث العلمي وضرورات التحسين من خلال المعرفة،سجلات فكرية**،الأردن ،الدستور الاثنين 16 ربيع الأول 1429هـ.

46.مكتب التربية العربي لدول الخليج : **دليل مراكز البحث العلمي في دول الخليج العربي** ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، 1989 .

47. ممدوح الصدفي محمد وآخران : تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد (111) سبتمبر 2002م .

48. منذر واصف المصري : التمويل الحكومي والخاص للتعليم العالي ، **دراسة مقدمة للمؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع وزارة التعليم العالي ج.م.ع** ، محور التعليم العالي ، القاهرة ، المنعقد في الفترة من 24-27 ديسمبر 2001م .

49. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: التعليم العالى فى القرن الحادى والعشرين "الرؤية والعمل"، **المؤتمر العالمى للتعليم العالى، باريس، 5-9 أكتوبر** 1998.

50. منى محمد أبو الفتوح: نظام إعداد معلم المرحلة الأولى في مصر وتركيا وإنجلترا، كلية البنات- جامعة عين شمس، القاهرة، 2006 .

51. نبيل السمالوطي: الجامعات ونهضة الأمة- تجربة التعليم الجامعي في تركيا- نموذجاً.

52. **وزارة التعليم العالى السعودية (2000)**. لائحة الكليات الأهلية.

53. **وزارة التعليم العالى السعودية (2003)**. لائحة الجامعات الأهلية.

54. **وزارة التعليم العالى السعودية : دليل مؤسسات التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية (الجامعات والكليات الحكومية والأهلية)**. إدارة المعلومات، الرياض، المملكة العربية السعودية،**2012**

55. ياسر عبد الكريم الحوراني: المشكلات المؤسسية للوقف في التجربة الإسلامية التاريخية، مجلة أوقاف، السنة الثامنة العدد12، 14، مايو 2008 .

56. ياسر عبد الكريم الحوراني: المشكلات المؤسسية للوقف في التجربة الإسلامية التاريخية مجلة أوقاف، السنة الثامنة، العدد 17، مايو 2008 .

57. يحيى أكيوز: تاريخ التعليم التركي من البداية حتى النهاية، "ألفا" للطباعة والنشر، اسطنبول، 2001، ص50.

58. يوسف عبد المعطي مصطفى: تصور مقترح لزيادة الموارد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية، مجلة التربية-

الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة السابعة العدد11، مارس 2004، ج312.

ثانيا : المراجع الأجنبية .

1. Choong Yuen- Onn and et.al: Organizational Commitment: An Empirical Investigation on the Academician of Malaysia private universities. Business and Economics Research journal, Vol(3), No(2), 2012. .
2. [1] Hoquel Kazi Enamul and et.al : Service delivery in Higher Education (HE): A comparative Study Between Public and Private Universities, Life Science Journal. 10(3),2013.
3. [1] Lee Molly N.N. and et.al: Case Study: the Effectiveness of Research and Innovation Management at Police and Institutional Levels Combodia, Malaysia. Thailand and Vietnam, In Asa Olsson Lunn Meek, OECD,(W.d).
4. 1 Students' Attitude to Education Loan Repayments: Astructural Modelling Approach, Dissertation of Philosophy, Brunei University, West London, 2011.
5. ([1]) Ali Doğramaci (2008): Private university initiatives in Turkey: The Bilkent Experience International conference in Higher Education. Technion, Turkey, p.
6. ([1]) Council of Higher Education Report on Foundation universities. 2007, p. 101.
7. ([1]) Mukesh Chawla, How much does Turkey Spend on Education? 2005, World Bank.
8. ([1]) Thomas Heinz, philip Shapira, Juan Rogers & Jacqueline Senker: Organizational And Instiutional Influences On Creativity In Scientific Research, Research policy, Vo138, Issue 4 , 2009.
9. Ahmed Abd Rahman and et.al: Funding Reform In Malaysian Public Universities: Transitions Towards Competitive Funding, Australian Journal Of padc And Applied Sciences.7(1 0),20 13 .

10. Ahmed Abd Rahman and et.al: Funding Reform In Malaysian Public Universities: Transitions Towards Competitive Funding, Australian Journal Of padc And Applied Sciences.7(1 0),20 13. .
11. 'Ahmed Ibrahim and et.al: Waqf Fund Management in Kuwait and Egypt: Can ^Malaysia leams From Their Experience, The International Conference on Masjld. Zakat and Waqf, 1-2 December, Kuala Lumpur, Malaysia, 2014. .
12. Asharf Mohdramili, Mohamed Mostafa Omar: An Over View Of Public Funding For Higher Learning Education In Malaysia And The Prospect Of Waqf Funding, This Study Is Apart Of Research in "Pembentukan Model Baru Wakaf Korprat Di Malaysia, Ministry Of Higher Education (mohe), (w.d).
13. Ashorth, Kenneth; H; The Texas Case Study, ***Change,*** Vol. 26, No.6, Nev/Dec, /2004.
14. Associacao Brasilerira De Educacao Adistancia : Distance Education Public Policy And Practice In Higher Education; The Case Study of Malaysia,(part 11), Revista Brasilerira De Aprendizagem Abertae Adistance , Saopaulo, Setember, 2003.
15. Bain, Olga. (2001)The costs of Higher Education to students and parents in Russia: Tuition policy Issues.Peabody Journal of Education .
16. Ben, Jongbloed And Hans,Vossensteyn Keeping Up Performances : An International Survey of Performance - Based Funding In Higher Education, ***Journal of Higher Education Policy and Management*** , Vol. 23, No.2, 2001.
17. Brian, Salter, And Others: Managing The Private Finance ***Intiative, Perspective***, Vol. 4, No.3, 2000,
18. Catherine, Beaudty & Sedki Allaoui : Impact of public and private Research Funding on Scientific production: The Case of Nanotechnology, ***Research policy,*** Vol41,2012,
19. Champan, Bruce and chris Ryan (2003). The Access Implications of Income contingent charges for Higher Education: Lessons from Australia Discussion paper No. 463 Center for Economic Policy Research, Australian National university .

20. Choice Of Malaysian Public University: A Reach model Analysis, International Journal of Applied psychology, 3(1), 2013.
21. Clausen, Tommy & Fagerberf, Jan & Gulbrandsen, Maguns: Mobilizing For Change: Astudy of Research Untis in Emerging Scientific Fields**,** ***Research poliey,*** Vol41,Issue 7,2012,.
22. Diedra young (1998): Teacher Moral and Efficacy in Rural Western Australia A paper presented At the Annual conference of Australian Association for Research in Education, South Australia, No. 29, De3 .
23. Fuadah Johari , Mohammed Haji Alias: Potential Of Waqf and Instruments in Contemporary Economic System, available at: www.nuradli.comliecons 2013/ B.4Pdf 17/5/2015. 2:30 pm.
24. Hebel, Sara; Colorado Institutions Seek To Escape Limits On Spending, ***Chronicle Of Higher Education*** , Vol.48, No.39, 2002.
25. Hebel, Sara;Virginia Plan Of Fers Fiscol Stability, But The Attached Strings Worrg Colleges, ***Chronicle Of Higher Education*** , Vol. 46, No.24, 2000.
26. Holtta, Seppo; The Funding Of Universities In Finland : Towards Goal Oriented Government Steering , ***European, Journal Of Education***, Vol. 33, No.1, 2008.
27. Ismail Shafmar: Antoaneta Serguieva: Investigating Possible Benefits Of Student Loan Backed Securitization In The Context Of The Malaysian Higher Education, Higher Education Journal, Cabell Publishing, USA,Inc, 2009.
28. John Hagan; More Money For More Rope: The Taylor Report and The Funding Debate, **Perspectivers,** Vol. 6, No.1, 2002.
29. Larocque Norman. (2003) Who should pay? Tuition fees and tertiary education financing in New Zealand, (Wellington, Education Farom..
30. Mohamed Zuraigah and et.al: Acomparative Study Of Waqf Management in Malaysia, 2011 International Conference on Sociality and Economics Development, IpEDer, vol.10, IACSIT Press, Singapore, 2011.p.562.
31. Ramii Asharf Mohd, Mohamed Mostafa Omar: An Over View Of Public Funding For Higher Learning Education In Malaysia And The Prospect Of Waqf Funding, This Study Is Apart Of Research in

"Pembentukan Model Baru Wakaf Korprat Di Malaysia, Ministry Of Higher Education (mohe), (w.d). .

32. Ramii Asharf Mohd, Mohamed Mostafa Omar: An Over View Of Public Funding For Higher Learning Education In Malaysia And The Prospect Of Waqf Funding, This Study Is Apart Of Research in "Pembentukan Model Baru Wakaf Korprat Di Malaysia, Ministry Of Higher Education (mohe), (w.d).
33. Robert Heorner: Research In Special Education: Scientific Methods and Evidence – Based Practices Education, 2005, P4, www: Uorgon.edu/ Grantmatters/pdf/DR/ Research- in- Sped.
34. Shinichi Yamamoto (2006), 'Academic Research in Japan, The future of academic research – OECD Expert Meeting Vienna.
35. Steering committee for the review of commonwealth state service provision Report on government services 2007, Australia, conberra: productivey commissiony, 2003 .
36. The World Bank: Putting Higher Education to Work Skills and Research for Growth in East Asia,'World Bank East Asia and Pacific Regional Report, The World Bank,Washington DC 20433,2012.
37. Varghese N. V.: Incentives and Institutional changes In Higher Education, Higher Education Management and Policy,Vol.l6, No. 1, OECD, 2004 .
38. Yaakub Noor Inayah: The Transformation Of The Role Of Waqf in The Higher Learning Education In Malaysia: A New paradigm For Islamic Financial Institutions, 11th Kuala lumper Islamic Finance Forum 2014, Hotel Istana kualalumper city Center, Malaysia, 11-12 November 2014.

المراجع الالكترونية:

❖ **مراجع الكترونية عربية .**

1. ربيع نجيل، عدنان الجوارين: **معوقات البحث العلمى فى مراكز الدراسات والبحوث فى جامعة البصرة، جامعة البصرة، كلية الاقتصاد،** http//www:docudesk.com

2. جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي : **مرجع سابق** ، ص ص 75-77.
3. http://www.sauress.com/almadina/340948. 12-10-2016
4. **جامعة الملك عبد العزيز.(بدون تاريخ). الكراسى العلمية. معهد البحوث والاستشارات.** متاح على الرابط التالى: http://raci.kau.edu.sa/pages-ar- chirs-massages.aspx، .
5. **جامعة الملك عبد العزيز.(بدون تاريخ).** الكراسى العلمية. معهد البحوث والاستشارات. متاح على الرابط التالى: http://raci.kau.edu.sa/pages-ar- chirs-massages.aspx، .
6. **جامعة الملك سعود.(بدون تاريخ).** برنامج كراسى البحث. متاح على الرابط التالي: http://chairs.kus.edu.sa/، مايو 2014.
7. ج
8. **جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.(بدون تاريخ).** برنامج كراسى البحث. متاح على الرابط التالى: http://www.imamu.edu.sa/RESEARCH_____CHAIRS/Pages/default.aspx، أبريل 2014.
9. نبيل السمالوطي: الجامعات ونهضة الأمة. تجربة التعليم الجامعي في تركيا، نموذجا:
10. http://islamirabta.com/index.php?pageshow=shawarticle&ids9615/7/2011.
11. **الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة:** http://www.iu.edu.sa، أبريل 2013.
12. **جامعة الملك فيصل. (بدون تاريخ).** الكراسى العلمية القائمة بالجامعة. متاح على الرابط التالى: http://www.kfu.edu.sa/ar/departments/knowledgeExchange/pages/chairshtescientific1.aspx 22-10-2016،
13. **جامعة أم القرى:** http://uqu.edu.sa، 12-11-2015 .

14. **جامعة الأمير محمد بن فهد**:http://www.pmu.edu.sa، أبريل 2013.

❖ **مراجع الكترونية اجنبية .**

1. The Australian National university, discover ANU, university mission, available at http: // www. Anu. Edu. Au/ discoveranu, 2009.
2. The Australian National university, office of commercialization, about us, available at http: // www. Anu. Edu. Au/ commercialisation / about-us. Php, 2009.
3. The Australian National university, Marketing & Communications at ANU, available at http: // www. Anu. Edu. Au / mac/ content/ about, 2009.
4. The Australian National university, marketing & Communications at ANU, marketing office, available at http: // www. Anu. Edu. Au/ mac/ content/ about/ area/ marketing office/, 2009.
5. The Australian National university, Marketing & Communications at ANU, Alumni Relations, available at http: // www. Anu. Edu. Au/ mac/ content/ about/ area/ alumni_ relations/, 2009.
6. The Australian National University, The ANU Careers Centre, available at http: // www. Anu. Edu. Au/ careers/ index. Php? Page= 2., 2009.